دور بناءات القوة في تحقيق التمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة

د. سها عيد رجب[1(*)]

١ (*) مدرس علم الاجتماع- المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة

د/ سها عيد رجب

الملخص

تهدف الدراسة الحالية إلى وصف الخصائص الاجتماعية للمرأة المعيلة بمجتمع الدراسة، والتعرف على أوجه استفادة المرأة المعيلة من تمكينها اجتماعياً، وتحديد دور بناءات القوة في تحقيق التمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة، كما تسعي للكشف عن معوقات دور بناءات القوة في تحقيق التمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة، كما تحاول الدراسة التوصل للمقترحات الميسرة والداعمة لنجاح دور بناءات القوة في تحقيق التمكين، وتنتهج الدراسة الحالية منهج المسح الاجتماعي بنوعيه حيث تنتهج منهج المسح الاجتماعي بالعينة مع السيدات المعيلات بمجتمع الدراسة، ومنهج الحصر الشامل مع بناءات القوة بمجتمع الدراسة والذين يمثلون المسئولين عن الجمعيات الأهلية التي تساعد في برامجها النساء المعيلات، واعتمدت الدراسة على أداتان للحصول على البيانات من مجتمع الدراسة وهما استبيان عن دور بناءات القوة في تحقيق التمكين الاجتماعي للسيدات المعيلات مطبق على المسئولين بالجمعيات الأهلية، أما الأداة الثانية فكانت دليل مقابلة مع السيدات المعيلات بمجتمع الدراسة. وكانت أهم نتائج الدراسة أن أوجه الاستفادة من تمكين السيدات المعيلات اجتماعياً تمثلت في تنمية قدراتهم علي المشاركة الاجتماعية، أما أهم أدوار بناءات القوة المتعلقة باستخدام السلطة في تحقيق التمكين الاجتماعي للسيدات المعيلات فتمثلت في توجيه البرامج والخدمات لصالح التمكين الاجتماعي للسيدات المعيلات والدفاع عن حقوق السيدات المعيلات من خلال إقامة ندوات، أما أدوار بناءات القوة المتعلقة باستخدام التأثير والنفوذ في تحقيق التمكين الاجتماعي للسيدات المعيلات فتمثلت في التفاوض مع المسئولين للعمل علي إشباع احتياجات السيدات المعيلات وإقناع صناع القرار بمشروعية مطالب السيدات المعيلات لتحسين أحوالهم وكانت أهم توصيات الدراسة هي توظيف الموارد والإمكانيات المتاحة داخل المجتمع للحد من المشكلات التي تواجه

المرأة المعيلة، وتنفيذ برامج ومشروعات لصالح التمكين الاجتماعي للسيدات المعيلات .

الكلمات المفتاحية:

الدور – بناءات القوة – التمكين الاجتماعي – المرأة المعيلة

The role of power structures in achieving social empowerment for woman headed house

Prepare

Dr. Soha Eid Ragab

Abstract

The present study aims at describing the social characteristics of the breadwinners in the study community, identifying the benefits of the breadwinner women from their social empowerment, and identifying the role of power structures in achieving the social empowerment of breadwinner women. The study aims at facilitating and supporting proposals for the success of the role of the power structures in achieving empowerment. The present study adopts the social survey method in both types. The study relied on two tools to obtain data from the study population, namely a questionnaire on the role of force structures in achieving social empowerment for female heads of households. The second tool was an interview guide. With women heads of the study community. The most important results of the study were that the benefits of empowering socially dependent women were to develop their capacities for social participation. During the holding of seminars, the roles of power structures related to the use of influence and influence in achieving the social empowerment of female heads of households were to negotiate with the officials to work to satisfy the needs of female heads of households and to convince the industry. The main recommendations of the study were to utilize the available resources and capabilities within the community to reduce the problems facing women heads of households, and implement programs and projects in favor of the social empowerment of women heads of household.

key words:

The role- power structures- social empowerment- woman headed house

مقدمة الدراسة:

أصبحت مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية مطلبا ضرورياً ، ذلك أن دور المرأة في أي مجتمع يعد أحد المقاييس التي تعبر عن نموه وتطوره، بل أن مشاركة المرأة في العمل المنتج الخلاق، يعكس حركة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية في مكونات النشاط القومي كله. (زهران،2000)

وتشير أوضاع المرأة المصرية بأنها مازلت تعانى من الإهمال أو التهميش أو الاستبعاد، أو في أحسن الأحوال من عدم المشاركة الفاعلة في قضايا المجتمع ومشكلاته ، إضافة إلى ما يتعلق بتمثيلهن في المجتمع كقوة يمكن استخدامها في التنمية، بل ربما فيما يتعلق بحياتهن الشخصية والحياتية وما يرتبط بحقوقهن المشروعة، فالشاهد أن حجم النساء اللاتي يعولن أسر في مصر يقدر ما بين (16%) وحتى (22%) من إجمالي الأسر المصرية، وهي تتركز في الشرائح السكانية الأكثر فقراً. (حليم. مرقص، 2002: 7)

وبجانب ما تعانيه النساء من ظروف وأوضاع سيئة نجد أن المرأة المعيلة كشريحة من النساء تعاني ايضا من الفقر بمفهومة الواسع الذي يتجاوز الفقر المادي، إلى فقد القدرة على الانتفاع بما يقدم لها من خدمات ويمنعها من المشاركة الفعالة أو الايجابية في عملية التنمية، وجني ثمارها، ومع تسليمنا بأن هناك تزايد

في أعداد المرأة المعيلة داخل مصر يوماً بعد يوم، وبما أن هذه المرأة يقع على كاهلها إعالة أفراد الأسرة من الصغار والكبار في بعض الأحيان- بسبب وفاة الزوج أو مرضه، أو هجرته، أو هجرة لها أو طلاقها منه - فإنها بالتالي هي التي تحل محل الزوج في المنزل، وتصبح هذه الأسرة أكثر عرضة للفقر وللمشكلات الاجتماعية عن الأسر التي يكون عائلها رجلاً ، كما أن المشكلات الاقتصادية تحول دون إشباع الاحتياجات الصحية للمرأة المعيلة، وفي ظل الأوضاع الاقتصادية السيئة التي تمر بها المرأة المعيلة فإنها تعمل ساعات طويلة للقيام بمسئوليتها خارج المنزل، مما يلقى علي عاتقها أعباء صحية جسيمة وفي الوقت نفسه، لا يتبقي لها فائض من الوقت أو المال تستطيع أن تستقطعه لنفسها حين تحتاج إلي الرعاية الصحية. (Cheal,2002: 43)

ويُعد انتشار الأسر المعيلة مقياساً لقياس فقر المجتمعات. ويعاني أطفال هذه الأسر من الفقر والحرمان، فالأسرة التي تعولها امرأة ذات مستوى اقتصادي أقل من الأسر التي يعولها رجل.(Alock,1997:99) ومن هنا كان الاهتمام العالمي بقضية تمكين المرأة وضرورة مشاركتها ودمجها في مختلف مجالات الحياة لتحقيق المساواة والتنمية، فانعقد المؤتمر العالمي الأول للمرأة في المكسيك عام (1975م)، ثم تلاه المؤتمر العالمي الثاني للمرأة عام(1980م) والمنعقد في كوبنهاجن، أما الثالث فقد كان عام(1985م) في نيروبي، ثم المؤتمر الدولي الرابع للمرأة المنعقد في عام(1995م) في بكين، حيث ظهرت بعض المفاهيم التنموية الهامة والمتعلقة بالمرأة، وكان أبرزها مفهوم تمكين المرأة، والذي يهدف لتعزيز صورة المرأة عن نفسها، وثقتها بقدراتها، وقيمتها

الكبيرة في المنزل والمجتمع.(ميسون،2006: 18) ، وباتت قضية تمكين المرأة أحد الأولويات على قائمة أعمال دول العالم منذ بداية القرن الحادي والعشرين، ولذا تواجه العديد من الهيئات والمؤسسات معضلات كثيرة مشتركة لجعلها شريكاً كاملاً وفاعلاً هاماً في تحقيق التنمية بمختلف أبعادها، لكونها عاملاً فاعلاً في التنمية البشرية ، وعلى الرغم من ذلك فإذا ما تأملنا أي انجاز ملموس بالنسبة لمعدلات النمو ومستويات الدخل الفردي في المنطقة يأتي الإنجاز في مؤشرات التنمية البشرية للمرأة ضعيفاً ومحبطاً. (صبح،2008: 5).

ومما لاشك فيه من أن قضايا المرأة كانت دائماً محط اهتمام بناءات القوة في المجتمع من المصلحين وصناع السياسات والنشطاء في مجال التنمية، فإنه يمكن القول أن دورهم علي اختلاف أنواعهم ومستوياتهم قد أخذ منذ سنوات عديدة أهمية متزايدة علي المستوى الوطني وذلك إلى الحد الذي لم يعد ممكناً معه تجاهله، وخاصة في المجالات ذات الصلة بالتنمية وقضاياها، وإن التغيرات التي حدثت في المجتمع المصري خلال السنوات الأخيرة أتاحت فرصاً كبيرة لبناءات القوة في المجتمع لكي يقوموا بدور ايجابي لتحقيق أهداف التنمية الشاملة. (الرشيدي،2003: 187) حيث نجد أن دور بناءات القوة يظهر من خلال تأثيرهم في المجتمع للحد من الفقر، وعمل ما بوسعهم لتقليل نسبة الفقر عن طريق دورهم في إقامة البرامج والعديد من المشروعات والأنشطة وبناء الثقة بينهم وبين هذه الفئات الفقيرة.(Zinhindula,2002: 208)

ومن هنا ، فإن الآمال تتعلق على تزايد دور بناءات القوة في معالجة مشكلات الحاضر ومواجهة تحديات المستقبل، كذلك المساعدة في تحسين أوضاع الفقراء في العالم النامي، ونقل استراتيجيات الحد من الفقر من المبادرات الاقتصادية وبناء رأس المال للمشاركة المدنية في البلدان ذات الدخل المنخفض حيث مستويات عالية من الفقر المدقع والموارد المالية المحدودة وعدم الاستقرار الحكومي وضعف نتائج المسار الاقتصادي وسياسة انعدام الثقة بين المواطن والدولة.(الحمزاوى،1994: 23)

ومن هنا كان لزاماً علينا أن نتعرف علي دور بناءات القوة في المجتمع باعتباره الوسيلة التي يتم من خلاله تحقيق أهداف المجتمع، فلابد أن نفهم بناءات القوة، واتجاهاتهم واهتماماتهم في المجتمع لما له من تأثير قوي في مواجهة المشكلات التي تواجه مسار التنمية بصفة عامة والمرأة المعيلة بوجه خاص من ناحية أخري.

وسعياً إلى تحديد مشكلة الدراسة بدقة تم الرجوع إلى كل ما أتيح من دراسات محلية وأجنبية تتصل ببناءات القوة وكذلك التمكين الاجتماعي للمرأة، وكذلك الدراسات التي تناولت المرأة المعيلة باعتبار تلك خطوة هامة في تحديد مشكلة الدراسة، لأن الباحث يجب ألا يبدأ بحثه من نقطة الصفر المطلق أو من فراغ ولكن يبدأ من حيث انتهي إليه جهود الآخرين، وفيما يلي عرض لتلك الدراسات.

الدراسات السابقة:

وفى سياق ما تقدم، سوف تتناول الدراسة وفى حدود علم الباحثة مجموعة من الدراسات والبحوث السابقة المرتبطة بالقضية الراهنة من خلال ثلاث محاور وهما محور مرتبط بالدراسات التي تناولت بناءات القوة، ومحور أخر مرتبط بالتمكين الاجتماعي، ومحور مرتبط بالمرأة المعيلة على النحو التالي:

أ- الدراسات التي تناولت بناءات القوة:

أشارت دراسة (Marce: 1997) إلى العلاقة بين خصائص بناء القوة داخل المجتمع وحالة المجتمع في المدن الأمريكية وهدفت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين الخصائص المختلفة من بناء قوة المجتمع في المدن الأمريكية والمستوى العام للمجتمع حيث استخدام المنظور الإيكولوجي لتنمية المجتمع، من حيث خصائص(المجتمع- السن- التعليم- نسبة الولادة- نسبة المراهقين- معدل البطالة....الخ). وتمثلت أهم نتائج الدراسة في أن نطاق السيطرة يتمثل في قطاع العمل في التصنيع وإن فرضية هذه الدراسة تتمثل في أغلبية تحضر السكان وإن درجة قوة النخبة في المدن الأمريكية هي المعبرة عن التنوع الاقتصادي وحضور العديد من قطاع الصناعة.

كما أشارت دراسة(الشيخ: ٢٠٠٠) إلى القيادة وبناء القوة في الريف، وهدفت الدراسة إلى الكشف عن بناء القوة في الريف المصري، والتعرف على العوامل التي تحدد هذا البناء، وذلك من خلال دراسة الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والاتصالية للقادة بها، وقد قام الباحث بوضع فرض

رئيسي تقوم الدراسة باختباره وهى أن المتغير الاقتصادي ليس هو وحده الذي يحدد أنماط القيادة الراهنة في القرية المصرية بل تشترك معه متغيرات أخرى كالوضع الاجتماعي والوضع الثقافي، وقد اعتمدت الدراسة على الاختبار السوسيومتري كأداة وهو ما يطلق علية القياس الجمعي لكي يساعد الباحث على فهم تركيب الجماعة والذي يمكن من خلاله اكتشاف القادة والمنعزلين والأطراف المتنازعة أو المتنافسة وقد توصلت الدراسة إلى تأكيد صحة اختبار الفرض الرئيسي.

وتناولت دراسة (عبد المعطى: ٢٠٠٠) بعض ملامح بناء القوة في قرية مصرية، وهدفت هذه الدراسة إلى إلقاء بعض الضوء على البناء الفعلي للقوة في بعض القرى المصرية من خلال محاولة معرفة أبرز الخصائص الاجتماعية لحائزي القوة في القرى وما هو شكل توزيع القوة في قرى البحث وشكل العلاقة بين القوة في القرية وبناء القوة في المجتمع الكبير، حيث أكدت أهم نتائجها على انحسار بناء القوة في عدد محدود من الأشخاص ذوى أوضاع ثنائية أقوى تتيح لهم فرصة أكبر كما وأعمق كيفا في الوصول إلى القوة، وأيضاً وجود علاقة جدلية بين المتغيرات المؤثرة في حائزي القوة. وإذا كان أهمها البعد الاقتصادي الممثل في حيازة الأرض وأكد أن بناء القوة المركزي على مستوى المجتمع الكبير هو الذي يحدد ويخطط ويصدر التشريعات والقوانين.

أما دراسة(محمد:٢٠٠٧) فقد تناولت العلاقة بين بناء القوة والمشاركة في خطط التنمية في الريف المصري، وهدفت الدراسة إلى رصد العوامل الاجتماعية المؤثرة في تشكيل جماعات القوة داخل قرية الدراسة، والتعرف على التغيرات التي حدثت لبناء القوة والمقومات الذاتية والموضوعية لجماعات القوة داخل القرية، وكانت أهم نتائج الدراسة سيطرة

بناء القوة الرسمي على الفئات الاجتماعية وهم الأكبر دخلاً وأكثرهم حيازة للأرض، كما أكدت اعتماد بناء القوة على حجم الملكية، والثروة، وشغل مراكز هامة في النشاط الاجتماعي، وارتفاع مستوى التعليم المقترن بوظيفة مهمة تؤهله لتقديم خدمات إلى الأهالي، وقد انتهت هذه الدراسة إلى ضرورة العمل على تحقيق التنشئة السياسية للمواطنين بشكل عام والمرأة بشكل خاص، حتى لا يكون هناك عزوف من جانب المرأة وتضعف مساهمتها في صنع القرار السياسي وبالتالي تخليها عن دورها في المشاركة وجماعات القوة.

أما دراسة (أمين:٢٠٠٧) فتناولت العلاقة بين بعض محددات القوى الاجتماعية (اجتماعية- اقتصادية- شخصية) والمشاركة في حل بعض المشكلات البيئية، وهدفت الدراسة إلى تحديد بعض محددات القوى الاجتماعية المرتبطة بمشاركة المبحوثين في حل بعض المشكلات البيئية، وتحديد العلاقات بين بعض محددات القوى الاجتماعية ودرجة وصور المشاركة في حل بعض المشكلات البيئية بقرية الدراسة، وكانت أهم نتائج الدراسة أن المشاركة بالرأي والمشاركة بالتوعية كانتا أكثر صور المشاركة في حل المشكلات البيئية في القرية، كذلك توصلت الدراسة إلى أن من أسباب مشاركة القوى الاجتماعية في حل المشكلات هو الحرص على مصلحة القرية والمحافظة على المركز الاجتماعي بالقرية. وكذلك توصلت الدراسة إلى أن المشاركة بالجهد في حل المشكلات البيئية بالقرية ترتبط معنوياً بالعوامل التالية السن والحالة الاجتماعية والمكانة الاجتماعية وامتلاك الآلات الزراعية والعضوية في المنظمات الاجتماعية بالقرية.

تناولت دراسة(السيد:٢٠١٠) دور القوى الاجتماعية في التنمية البيئية، حيث هدفت الدراسة التعرف على مصادر القوة وخاصة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والدينية والسياسية والعلمية، والتعرف على

دور القوي الاجتماعية في التنمية البيئية، وعلى المعوقات التي تحول دون قيام القوى الاجتماعية بدور في التنمية البيئية والوصول إلى مقترحات لهذه المعوقات، وكانت أهم نتائج الدراسة أن أغلب عينة الدراسة من حائزي القوة الاجتماعية من الذكور وأن أغلبية عينة الدراسة من هم في سن (٤٥-٥٥) سنة، وأن الغالبية العظمى منهم يعملون في وظائف حكومية لارتفاع نسبة التعليم بينهم، كما أوضحت الدراسة أن أسس القوة الاجتماعية هي حصاد العديد من الأسس بعضها ديني(كالتمتع بالأخلاق الحميدة) وبعضها اقتصادي(كإدارة المشاريع)، وبعضها اجتماعي(كمساعدة الناس في قضاء حوائجهم)، وبعضها علمي(كسعة الأفق)، وبعضها نفسي (كالقدرة على التأثير والإقناع) وبعضها سياسي(كتقلد منصب سياسي).

أما دراسة(يوسف:٢٠١٢) فقد تناولت التحولات الاجتماعية وبناء القوة في ريف صعيد مصر، وجاءت الدراسة لتكشف عن عناصر بناء القوة في المجتمع المحلي وعن أثر التحولات الاجتماعية التي طرأت على تلك العناصر في ظل المتغيرات العالمية والمحلية التي مر بها المجتمع المصري في الفترة الأخيرة، مستندة في ذلك على الاتجاه التنظيري الذي درس القوة كنظرية الصفوة والتعددية والطبقية مستهدفاً بشكل عام من هذه الدراسة إلى بحث مشكلات القرية المصرية وسبل تنميتها وأساليب تقدمها في محاولة لتطوير المجتمع الريفي ككل وتقدمة.

كما أشارت دراسة (رضوان:٢٠١٤) إلى العلاقة بين دور بناءات القوة في الحد من الضغوط الاجتماعية للفئات الأولى بالرعاية، بهدف وصف وتحليل الفروق بين أدوار بناءات القوة في الريف والحضر ، وكانت أهم نتائج الدراسة تشير إلى وجود فروق دالة إحصائياً بين ادوار بناءات القوة في الحضر عنة في الريف لأدوار استخدام السلطة، بينما لا توجد فروق دالة إحصائياً في أدوار اتخاذ القرارات والتأثير والنفوذ، أما

الأدوار المتعلقة بالضغوط الاجتماعية فأنه توجد فروق دالة إحصائياً بين بناءات القوة في الريف والحضر في أدوار الحد من ضغوط التعليم، بينما لا توجد فروق دالة إحصائياً في أدوار الحد من ضغوط العمل والصحة والدخل والإنفاق والضغوط الأسرية. كذلك أكدت نتائج الدراسة علي وجود فروق داله إحصائياً بين خصائص الفئات الأولى بالرعاية في كل من الريف والحضر أما بالنسبة لمعوقات دور بناءات القوة فتتمثل في وجود صراع على الأدوار بين القيادات داخل المجتمع، وسيطرة جماعات المصالح على الجمعيات الأهلية والأحزاب داخل المجتمع.

ب- الدراسات التي تناولت التمكين الاجتماعي المرأة:

تناولت دراسة (Mason and Smith,2003) تمكين المرأة والسياق الاجتماعي، حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أبعاد تمكين المرأة وأثره على المجتمع. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي حيث قام بإجراء مقابلات لجمع المعلومات. تكونت عيّنة الدراسة من ٥٦ امرأة متزوجة ومعيلة من ٥ دول في أسيا (الهند وماليزيا وباكستان، والفلبين، وتايلاند)، أظهرت نتائج الدراسة أن تمكين المرأة يؤثر على العلاقات بين الجنسين كما أثرت بشدة على المعايير و القيم المجتمعية، وأن تمكين المرأة هو من أبعاد تطور المجتمع ويشكل مؤشرا قوياً فيه .وأن هناك علاقة بين كل من المجتمع و الصفات الفردية في التمكين، مما يوحي بأن « التمكين» هو بطبيعته متعدد الأبعاد كما أن السياسة تعد من الآثار ذات الأهمية في تغيير قواعد المجتمع والقيم حول العلاقات بين الجنسين وتمكين المرأة . وتشير النتائج أيضا إلى أن السياسات الهادفة إلى رفع سن المرأة عند الزواج ، وتعزيز تعليمهم و فتح مزيد من فرص العمل سوف يساعد أيضا على تمكينهم.

كما تناولت دراسة (ثابت،٢٠٠٤) تمكين المرأة ودرها في عملية التنمية، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف علي أبعاد التمكين الكيفي المهني الاقتصادي والاجتماعي للمرأة العاملة بأجر في القطاع الرسمي الحضري، والتعرف علي العلاقة بين بعض المتغيرات (كالدخل- سنوات الخبرة - الدرجة الوظيفية)، ولقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي للتعرف علي أبعاد التمكين الاقتصادي والمهني للمرأة العاملة بأجر بالقطاع الرسمي الحضري، واستعانت الباحثة بصحيفة استطلاع أولية طبقت علي عينة من النساء وذلك لاستخلاص مؤشرات واقعية ذاتية تسمح في إعداد مقياس للتمكين الاقتصادي وأخر للمهني وأخر اجتماعي، وقد خلصت الدراسة إلي مجموعه من النتائج حيث أثبتت صحة الفرض الأول والثاني جزئيا،وأنه لا توجد علاقة ذات دلاله إحصائية بين الدرجة الوظيفية وبين مقياس التمكين المهني والاقتصادي والاجتماعي علي مستوي الفئات الثلاثة (الإدارة العليا - هيئة التدريس- الإداريات). كما توجد فروق ذات دلاله إحصائية بين الفئات الرئيسية الثلاث(الإدارة العليا- هيئة التدريس- الإداريات) علي مقاييس التمكين المهني والاقتصادي والاجتماعي.

أما دراسة كل من (Khan and Bibi ,2011) عن التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة من خلال النهج التشاركي، هدفت الدراسة إلى تقييم الآثار المترتبة على تطبيق مشروع التنمية التشاركية مع الحكومة على تمكين المرأة الاجتماعي والاقتصادي وأثره على التخفيف من حدة الفقر في منطقة بلوشستان بباكستان . استخدم الباحث المنهج الوصفي، وأعد الاستبانة كوسيلة لجمع البيانات بالإضافة إلى المقابلة والملاحظة، حيث تكوّنت عينة الدراسة من (١٦٥) امرأة من مشروع التغذية «pat». أظهرت نتائج الدراسة أن هناك تحسنا في مؤشرات التمكين والتي تتمثل ببناء القدرات والحصول على القروض الصغيرة والمشاركة في الأنشطة الاقتصادية والحد من عبء العمل. وأكدت أن الآثار الإيجابية للمشروع ليست دائمة.

كما تناولت دراسة (Pandey,2011) تأثير التمكين على استخدام المرأة للخدمات الصحية، حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر التمكين للمرأة وتوفير الخدمات لهن على سوق العمل، استخدم الباحث المنهج الوصفي في دراسته حيث قام بإعداد استبانه لجمع المعلومات، وتكونت عينة الدراسة من ١٠,٧٩٣ امرأة متزوجة في مدينة نيبال. أظهرت نتائج الدراسة أن النّساء المتعلمات هن أكثر إقبالاً على سوق العمل؛ بحيث يتوفر لهن خدمات تمكين مثل الخدمات الصحية ، كما أظهرت نتائج الدراسة أن مشاركتهم في اتخاذ القرارات المالية المنزلية والرعاية الصحية هي من أولويات عمليات تمكين المرأة في المجتمع.

وأشارت دراسة (Lubna, 2012) إلى دور القروض الصغيرة في إيجاد خيارات سبل المعيشة وتمكين المرأة في الأراضي في بنغلاديش، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على دور مشروع القروض الصغيرة في خلق المزيد من سبل الكسب المعيشية بالإضافة إلى دراسة أثر هذا المشروع على تمكين المرأة. استخدمت الدراسة كل من المنهج الوصفي والتجريبي حيث قامت بدراسة (٣) حالات لأسر منتفعة من مشروع القروض الصغيرة .كما اعتمد المقابلة المتعمقة مع أفراد الأسر المنتفعة كأداة لجمع المعلومات. أظهرت نتائج الدراسة أن هذه الأسر على الرغم من تنوع سبل كسب العيش لديها إلا أنها تميل إلى البحث عن المزيد من الأمن المالي والمساعدة، وأن مشروع القروض الصغيرة هو عنصر أساسي في كسب العيش. كما أشارت أن مؤسسات هذه القروض هي مؤسسات منظمة ومبتكرة ، وأيضاً أن هناك اختلافات بين المرأة والرجل حول الانتفاع من هذا المشروع فالنساء يفضلن الأنشطة المنزلية، كما أن النّتائج المتعلقة بتمكين المرأة هي مختلفة ومعقدة وتعتمد على البناء الثقافي والاجتماعي، بالإضافة إلى الحواجز التي تحد المرأة من الانتفاع من هذه المشاريع مثل الأعمال المنزلية وتقييد المجتمع ونظرته إلى عمل المرأة ونقص الخبرة والتدريب.

أما دراسة (Blattman et- al,2013) فتناولت بناء المرأة من خلال مشاريع التمكين الاقتصادي والاجتماعي حيث قام الباحثون في أوغندا بدراسة الآثار المترتبة علي توفير منح ماليه وتدريب الفقراء حول المهارات الأساسية على تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال تصميم وتنفيذ برامج معده لهذا الغرض صممت من قبل منظمة ايطالية غير حكومية. حيث بلغت العينة (١٨٠٠) امرأة شابة فقيرة في(١٢٠) قرية تم اختيارها عشوائياً، وقد استغرقت هذه الدراسة قرابة السنة و النصف تم تقسيم النساء إلى مجموعات تحت إشراف مشرفين مختصين. وتم جمع المعلومات لفترة من (٢٠٠٩) حتى(٢٠١٢). وقد خلصت الدراسة إلى أن المرأة الفقيرة تمكنت من الحصول على منافع محددة من خلال إقامة أعمالهن الخاصة، مما يعني إن البرامج المنفذة حققت قيمة أعلى من كلفتها وبشكل عام فإن الدراسة خلصت إلى إن التمكين الاقتصادي للمرأة يمكن إن يحقق لها أثار ايجابية خاصة في المجال الصحي.

أما دراسة (كاظم ،٢٠١٦) فتناولت معوقات تمكين المرأة في المجتمع العراقي، حيث هدف البحث إلى معرفة أهم المعوقات التي تواجه تمكين المرأة العراقية ومدى مشاركتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالمجتمع العراقي، ومعرفة مدى اختلاف هذه المعوقات التي تعيق تمكين المرأة من أجل خدمة وتنمية مجتمعها باختلاف النوع ، ومن اجل تحقيق هذه الأهداف فقد استخدم الباحث المنهج المسحي الاجتماعي الذي يتم عن طريقه دراسة الظاهرة كميا وكيفيا، وذلك بتحليل الظاهرة وكشف العلاقات بين أبعادها المختلفة، واختيرت العينة التي كان عددها (٢١٤) لطريقة العشوائية العنقودية، توصلت نتائج البحث إلى أكثر العوامل إعاقة لتمكين المرأة هي العوامل الاجتماعية تلاها العوامل الاقتصادية والسياسية ثم أخيرا العوامل الشخصية، وأوصى الباحث على تصحيح الصورة السائدة عن المرأة في المجتمع عن طريق تقديم المناهج الدراسية والبرامج التلفزيونية

وجميع وسائل الإعلام التي ترفع من قيمة المرأة ودورها والعمل على تدعيم المرأة وترشيحها.

ج- الدراسات التي تناولت المرأة المعيلة:

تناولت دراسة (Staten Lisa Key,1995) إجراء مقارنة بين الأسر التي تعولها امرأة بدون رجل والمرأة في الأسر التي يعولها رجل، وهدفت إلى التعرف على الفروق الاقتصادية والثقافية المختلفة لدى المرأة التي تعول أسرة دون رجل والمرأة في الأسر التي يعولها رجل، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك فروق جوهرية في الجوانب الاقتصادية والثقافية المختلفة لدى المرأة التي تعول أسرة دون رجل والمرأة في الأسر التي يعولها رجل، كما توصلت الدراسة إلى أن هناك فروق جوهرية في الجوانب الاقتصادية والثقافية بين الأسرتين، حيث تعانى المرأة التي تعول أسرة بدون رجل من تدنى المستوى الاقتصادي وكذلك تدنى مستوى التغذية وتدنى مستوى الدخل.

كما تناولت دراسة (Sitora:2001) تأثير الهجرة والكوارث الطبيعية على المرأة المعيلة، حيث تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير هجرة الذكور والكوارث الطبيعية على المرأة الريفية، وتشير نتائج الدراسة إلى أن غياب الرجال أثرت بشكل كبير على حيات المرأة داخل الأسرة وغيرت مسؤوليات المرأة الريفية، بالنسبة لبعض النساء، أن هجرة الذكور يجلب الاستقلالية الشخصية، والقدرة على اتخاذ القرار، وزيادة عبء العمل، والتحويلات المالية، كما أنها تجلب الانفصال والطلاق. مما أثر بشكل كبير علي سبل العيش لهؤلاء النساء والتي تواجه تحديات هائلة في محاولة للحفاظ على إمدادات كافية من الغذاء لأسرهن، مما سهام بشكل كبير إلى انعدام الأمن بالنسبة لهؤلاء النساء، وعدم قدرتهن على الحفاظ على مستويات التغذية لتجبر النساء على توظيف عدد من آليات التكيف من أجل تخفيف وتقليل تأثير الانعدام الحاد للأمن على أسرهن.

كما تدور دراسة (سيد:٢٠٠٢) حول الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر التي ترأسها نساء في القرية المصرية، حيث تهدف الدراسة إلى تحديد مدى انتشار ظاهرة عمالة الأطفال في هذه الأسر، وتحديد مدى استفادة هذه الأسر من شبكات الضمان الاجتماعي ، وقد توصلت الدراسة إلى أن الأمية هي السمة الغالبة للنساء اللاتي ترأسن أسر في القرية، وهن يعانين من مظاهر الحرمان المادي وضآلة الدخل الشهري وعدم القدرة على إشباع احتياجاتهن الأساسية، كذلك ينقطع الطفل عن الدراسة ويبحث عن حرفة ليساهم في دخل الأسرة، والمرأة في هذه الأسر تضطر إلى العمل بأنشطة هامشية أو متدنية لا تحقق لها الدخل الذي يمكن أن يشبع الاحتياجات الأساسية لها أو لأسرتها.

وتناولت دراسة (حليم وآخرون:٢٠٠٢) النساء العائلات لأسرهن في العشوائيات، والتي كانت تستهدف إبراز الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الديموجرافية للنساء العائلات لأسرهن، وتحديد أهم المشكلات التي تواجههن، وتوصلت الدراسة إلى ارتفاع نسبة الأمية بين النساء العائلات لأسر وهذا يحد من فرصة عملهن بالقطاع الرسمي، ولذلك يلجأن إلى قبول العمل في الحرف الهامشية، وغالباً ما تكون متقطعة .

وأشارت دراسة (2012:Kane) إلى المرأة والتنمية في السنغال، حيث أدت الظروف المعيشية الصعبة للعديد من الأسر السنغالية، وعدم وجود زوج، إلى دفع النساء إلى فرص اقتصادية جديدة مثل القروض الصغيرة. وتتيح هذه القروض للمرأة السنغالية إمكانية دعم أسرتها ماليا وتصبح مشاركاً نشطاً في اقتصادياتها عن طريق بدء أو مواصلة أعمالها الصغيرة، وتجري الدراسة في(غراند- يوف)، حيث يدرس البحث أثر أنشطة الائتمان الصغيرة في الأسر المعيشية المتلقية للقروض السنغالية في (غراند يوف) عن طريق دراسة المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، ولا سيما نتائج الصحة والتعليم والتغذية. خلصت الدراسة إلى أن الائتمانات الصغيرة مرتبطة ارتباطا وثيقا بظروف الأسر المعيشية للمقترضات ورأس المال الاجتماعي،

ويوصى بأن تقدم خدمات القروض الصغيرة وبرامجها مساعدة العملاء من النساء والخدمات الأساسية الإضافية والتوجيه المالي وانخفاض أسعار الفائدة وجداول السداد المرنة.

بينما أظهرت نتائج دراسة (يوسف: ٢٠١٦) إلى أن المرأة المعيلة قد استطاعت أن تستحوذ على تقدير واحترام الرجال ومحط فخر من أفراد المجتمع ككل خاصة إذا كانت تلك المرأة معيلة لأسرتها تكافح من أجل تعزيز قدرتها على التصدي للتقلبات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها ، وتبذل قدر كبير من الجهد وتتحمل مشاقة تربية أبنائها من أجل أن تبنى لهم مستقبل أفضل ، وأن يعيشوا في مستوى لائق من الحياة الكريمة. لذا فقد أوصت الدراسة على ضرورة تمكين المرأة من الاستفادة من خدمات المنظمات التي تعزز قدرتها على الاستمرار في دورها الحيوي لإعالة أسرتها مثل الاستفادة من خدمات الصندوق الاجتماعي للتنمية، وتنظيم حملات توعية مستمرة للمرأة لمساعدتها على الحصول على حقوقها المشروعة، وتعزيز التنسيق والتواصل بين النساء المعيلات لأسرهن للاستفادة من خبراتهن الناجحة خاصة في تنفيذ المشروعات التنموية والمشروعات ا لصغيرة .

التعقيب العام على الدراسات السابقة :

ربطت معظم الدراسات بين بناءات القوة وعلاقتها ببعض المتغيرات مثل عمليات تنمية المجتمع، والمشاركة في خطط التنمية أو تطوير خدمات الرعاية، كما تناولت كثير من الدراسات خصائص بناءات القوة في بعض المجتمعات المحلية سواء ريفية أو حضرية، كذلك اهتمت بعض الدراسات بالربط بين القيادة وبناء القوة، أو تحديد أنواع القوة في المجتمع أو أنواع القيادة وتأثيرها على الاتجاهات، كما حاول بعض الدارسين من استجلاء بعض الأمور المرتبطة ببناء القوة سواء الاجتماعية أو السياسية وفئاتها واتجاهاتها، أو التعرف على القوة الفعلية المؤثرة في نظام الدولة، أو أشكال

وخصائص جماعات الصفوة وتركيبها الطبقي الاجتماعي، أو توزيع القوة الاجتماعية وأسسها وأساليب ممارستها على مستوى بعض المنظمات.

أما بالنسبة للدراسات التي تناولت التمكين الاجتماعي لقد ركزت اغلبها علي أن تمكين المرأة يحتاج إلي إيجاد سياق تنموي مواتي للمشاركة والتفاعل بالاستناد إلي تطوير القدرات والثقة بالنفس وفرص التطوير المعرفي، والتمكين مفهوم اجتماعي يرتبط بالمشاركة وزيادة الوعي ولابد أن تكون المرأة شريكة في مصادر القوة ويكون لها نصيب من الموارد وفق نظام يحقق العدالة الاجتماعية، ويجب علي المجتمع أن يوسع قاعدة الاختيار للمرأة وان يمنحها حرية هذا الاختيار بين البدائل المتوافرة، ولم تتعرض اغلب الأدبيات بالبحث والتحليل عن موضوع قياس التمكين من حيث موقع المرأة بالمجتمع من جوانب مختلفة وبشكل يسلط الضوء وبعمق من خلال الأسئلة الأساسية الخاصة بالتمكين في كل مجال.

أما عن الدراسات التي تناولت المرأة المعيلة فقد اهتمت بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر التي ترأسها نساء في القرية المصرية وإبراز الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والديموجرافية للنساء العائلات لأسرهن. وأن غياب الرجال أثر بشكل كبير على حياة المرأة داخل الأسرة ، وغيرت مسؤوليات المرأة الريفية، بالنسبة لبعض النساء، كما أن الظروف المعيشية الصعبة للعديد من الأسر أدت إلى دفع النساء إلى فرص اقتصادية جديدة مثل القروض الصغيرة. كما أكدت بعض الدراسات إلى أن المرأة المعيلة تعانى من مشكلات اجتماعية واقتصادية وصحية وثقافية وتتحمل مشقة العمل نتيجة الظروف المعيشية الصعبة، وأهمية الخدمات المقدمة من الجمعيات الأهلية، لتعزيز مشاركة المرأة في البرامج والمشروعات التنموية.

وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة :

في كونها تناولت دور بناءات القوة مع المرأة المعيلة، كذلك تختلف عنها في المجال المكاني والبشري والزمني، وعلى الرغم من

وجود بعض التشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة؛ إلا أن هنالك بعض الاختلافات التي تميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة حيث إنّ الدراسة الحالية جاءت امتداداً لتوصيات ومقترحات الدراسات السابقة. وقد تمت الاستفادة من الدراسات السابقة في العديد من الأمور منها:

١- تحديد مشكلة الدراسة وصياغتها بأسلوب علمي متقن.
٢- الإطلاع على إجراءات الدراسات السابقة والاستفادة منها في الدراسة الحالية.
٣- استخدام أداة الدراسة المناسبة التي تتوافق مع هدف الدراسة، حيث تم بناء أداة الدراسة الحالية بالاستعانة بالدراسات السابقة المشابهة لموضوع الدراسة الحالي.
٤- دعم الإطار النظري بمعلومات ونتائج الدراسات السابقة.
٥- معرفة الأساليب الإحصائية المستخدمة والاستفادة منها.
٦- تفسير النتائج ومناقشتها وتقديم التوصيات والمقترحات.

المداخل النظرية للدراسة:

يستهدف علم الاجتماع بصفة خاصة مواجهة الظواهر المجتمعية من خلال موجهاته النظرية التي تساعد في إتمام الدراسات والابحاث المختلفة. وفي الدراسة الراهنة تتمثل تلك الموجهات على النحو التالي:-

أ – نظرية الدور الاجتماعي

يتلخص مضمونها في إن كل فرد يشغل مركزاً اجتماعياً معيناً في السلم الاجتماعي، هذا المركز يحتم علية مجموعة من الحقوق والالتزامات التي تنظم تفاعله مع الآخرين الذين يشغلون مراكز اجتماعية أخرى، والمراكز الاجتماعية في المجتمع تتحدد على أساس اقتصادي واجتماعي وكل مجموعة من المراكز الاجتماعية المتقاربة في المستوى بينها علاقة أفقية، أما المراكز الاجتماعية المختلفة فإن العلاقة بينها رأسية أو عمودية. (Deutch Merton & Robert M .Krauss, 1995:173)

وتقوم النظرية على محور رئيسي هو أن الذات والدور الفعلي هما العاملين الأساسين في التفاعل، وذلك من خلال المطالب المعنية بحكم تركيب الجماعة والمرتبطة بوضع اجتماعي معين، أو أنه توجه أو تفهم عضو الجماعة بالجزء الذي ينبغي أن يلبيه في التنظيم.(الحسن،٢٠٠٥: ١٦٤)

- تقوم نظرية الدور على مجموعة من الأسس والمسلمات الأساسية التالية:-

١- يتكون الدور من نسق من التوقعات التي توجد في البيئة الاجتماعية، وهذه التوقعات تتعلق بسلوك الشخص تجاه آخرين يشغلون مراكز أخرى وهذا يسمى»الدور المتوقع».

٢- يتكون الدور من توقعات معينة يدركها الشخص على أنها ملائمة للسلوك الذي ينتهجه عندما يتفاعل مع شاغل مراكز أخرى وهو ما يسمى» الدور الذاتي».

٣- يتكون الدور من أنماط سلوكية صريحة يسلكها الشخص شاغل مراكز أخرى، وهذا ما يسمى»الدور العملي».

٤- قد يمارس الإنسان دوراً معيناً يتعارض مع التزامات وتوقعات دور أخر أو عدة أدوار أخرى له ولذلك يبرز ما يسمى»صراع الدور».(نوح وآخرون:٢٠٠١: ٥٩)

- المبادئ العامة لنظرية الدور.

١-يتحلل البناء الاجتماعي إلى عدد من المؤسسات الاجتماعية، وتتحلل المؤسسة الاجتماعية الواحدة إلى عدد من الأدوار الاجتماعية.

٢-ينطوي الدور الواحد على مجموعة من الواجبات يؤديها الفرد بناء على مؤهلاته وخبراته وتجاربه وثقة المجتمع به وكفاءته وشخصيته.

٣-يشغل الفرد الواحد في المجتمع عدة أدوار اجتماعية وظيفية في آن واحد، ولا يشغل دوراً واحداً وتحدد منزلة الفرد ومكانته الاجتماعية وأدواره وبالتالي قوته الاجتماعية.

٤-تكون الأدوار الاجتماعية متكاملة في المؤسسة عندما تؤدي المؤسسة مهامها بصورة جيدة حيث لا يكون هناك تناقص في الأدوار.

٥-تكون الأدوار متصارعة أو متناقضة عندما تختلف المصالح والغايات وتداخل الأدوار.

٦-يتصل الفرد والمجتمع عن طريق الدور. كما يمثل حلقة وصل بين الشخصية والبناء الاجتماعي.

٧-التركيب الداخلي للفرد هو بمثابة التكامل بين التركيب النفسي، والأدوار الاجتماعية التي يشغلها الفرد في حياته اليومية.(الحسن،٢٠٠٥: ٦٤)

- أوجه الاستفادة من هذه النظرية:

بناء على ما ورد في نظرية الدور نجد أن لبناءات القوة مجموعة من الأدوار التي يقومون بها لخدمة المجتمع بجميع فئاته بصفة عامة والمرأة المعيلة بصفة خاصة، ونرى أن هذه النظرية تتيح لنا الفرصة

في التعرف على ما هو الدور الفعلي لبناءات القوة، وما هو الدور الموصوف، وبالتالي فإن من أهم أدوار بناءات القوة دورهم في اكتشاف المعوقات والمشكلات التي تواجهه أفراد المجتمع والعمل على حلها. كما نرى أن بناءات القوة تطبق نظرية الدور من خلال مبادئها في فهم أحد مكونات البناء الاجتماعي داخل المجتمع، ومن خلال هذا الدور داخل البناء الاجتماعي في المجتمع فإنهم يقومون بمجموعة من الواجبات هي أدوار يقومون بها لتحقيق أهداف معينة، ومن خلال هذه النظرية يمكننا التعرف على ما إذا كان دور بناءات القوة في عمليتي اكتشاف وحل المشكلات التي تواجه المرأة المعيلة هو الدور المتوقع لهم في المجتمع في هذا المجال أم أنه دور يمارسونه لتحقيق أهداف شخصية ومنفعة فردية وليست عامة.

ب- نظرية القوة

تقوم نظرية القوة حول فرضية أن الجماعات الإنسانية منذ نشأتها عاشت متصارعة، يسود بينها القتال والعنف، مما ينتج عنه منتصر ومهزوم أو غالب ومغلوب، وعلى هذا فسيادة إرادة الغالب أمر لابد منه في مثل هذه الحالة، ومن نتائج هذه السيادة إقامة نوع من السلطة على مختلف مناحي حياة الجماعة. (سعد، ٢٠٠٣ : ١٩٥)

- ويمكن أن نحدد الافتراضات التي تقوم عليها نظرية القوة على النحو التالي:-

١-تستخدم القوة الاجتماعية في تعبئة سكان المجتمع المحلى للفئات الأكثر حرماناً.

٢-تسعى القوة الاجتماعية للضغط على الجهاز السياسي من قبل المواطنين أو باستخدام الجهود الذاتية لإشباع حاجات الفئات الأولى بالرعاية(التأثير في القوة الاجتماعية بالمجتمع).

٣-إن القوة في المجتمع لها تأثير في مشروعات تنمية المجتمع التي تقام في مجتمعاتهم المحلية وفى فاعلية البرامج وتحقيقها لأهدافها، ومدى ارتباط ذلك بنوعية بناءات القوة القائمة داخل المجتمع، وبنوعية الجماعات المتميزة التي تمارس تأثيرات ملموسة على جماهير المجتمع.

٤-القوي كإستراتيجية أساسية في تنظيم الفئات الضعيفة في المجتمع وبلورة القضايا والمشكلات الخاصة بهم، والسعي لتقوية هذه الفئات للضغط على بناء القوة الأخرى بالمجتمع لإحداث التغيير المطلوب.

٥-إن القوة الاجتماعية تحث الآخرين في المجتمع على المشاركة في الجهود المبذولة لتنميته. (محمد، ٢٠١١: ٧٩- ٨٢)

وتمارس القوة على كافة المستويات، إلا أنه يمكن أجمال ممارسة القوة في مستويين وهما:

١- **مستوى العلاقات الشخصية المتبادلة:** وفى هذه الحالة نادراً ما يتعدى تأثير ممارسة القوة في هذه الجماعات الصغيرة نطاق الأعضاء الذين يؤلفونها.

٢- **مستوى مجتمعي:** في هذا المستوى تمارس القوة على المستوى الشامل إي على نطاق مجتمعي، وتمتد لتشمل كافة أعضاء المجتمع وتعد القوة الصادرة من الدولة وأجهزتها أكثر أنواع القوة تميزاً في المجتمع. (الجوهري، ٢٠٠٠: ٨٢)

- مصادر القوة الاجتماعية:

يعتبر كل فعل اجتماعي ممارسة للقوة، وكل علاقة اجتماعية تتضمن قوة، وكل جماعة اجتماعية عبارة عن تنظيم للقوة، فقبل أن يتمكن حائز القوة من ممارسة قوته الاجتماعية لابد وأن يحصل على مصادر يعتمد عليها في ممارسة القوة، قد تكون هذه المصادر في صور مادية(المال،الأرض،الأفراد المنظمين) أو غير مادية(المعلومات والمهارات). (الأسود، ٢٠٠١: ١٠٣)

تعد شخصية الفرد ذاته مصدر للقوة أو مما يتحلى به من سمات أخلاقية ومواهب عقلية وقدرات تنظيمية تفوق ما لدى غيره من الأفراد، وتجذب الجماهير وتدفعها إلى الانصياع لمشيئته والإذعان لأوامره ونواهيه، وقد تشتق أيضاً من المكانة الاجتماعية لفرد أو لجماعة سواء كانت هذه المكانة وليدة مركز اجتماعي مرموق أو منصب قيادي متميز(سياسي، عسكري، حكومي، ديني، فني، علمي،.....الخ) أو نتاجاً لامتلاك ثروة مادية أو نتيجة السيطرة على وسائل الإعلام. (الزيات، ٢٠٠٣: ١١٩)

- أوجه الاستفادة من هذه النظرية:

تعتمد ممارسة القوة داخل المجتمع في المقام الأول على حاجات الناس وتطلعهم إلى ما تقدمه هذه القوة أو تلك من فوائد سواء كانت هذه الفوائد مادية أو غير مادية، ولكي يمارس شخص ما القوة على الآخرين، لابد أن يحرمهم من عدد من الاختيارات لإشباع حاجاتهم، ومن ثم يجبرهم على أن يذعنوا لأوامره كشرط للحصول على ما يحتاجون، ولكي يتمكن

من ذلك فلابد أن يكون حائزاً على مصادر للقوة تفوق تلك المصادر التي يمتلكونها. أما إذا كانت مصادرهم كافية للحصول على ما يحتاجون إليه يصبحون في موقف يعفيهم من الخضوع لقوة هؤلاء الأقوياء.

من هنا يمكن التعرف على طبيعة بناء القوة في المجتمع المحلى الذي يعمل في إطاره وذلك من خلال توظيف المعارف العلمية في دراسة بناء القوة، والتعرف على أنسب الأساليب للتعامل معهم، وأن يعمل بناء القوة لصالح المجتمع وليس ضده، فالقوة الاجتماعية متحركة ومتغيرة وأدراك الشخص لهذا التغير يساعد على توقع تلك التغيرات ووضع الخطط المناسبة للتعامل معها، ويمكن أن نستفيد من بناء القوة في حث الآخرين في المجتمع على المشاركة في الجهود المبذولة لتنميته، كما يفيد ذلك أيضاً على وضع الأسس العلمية المناسبة لتحرك لحل مشكلات المجتمع بالتعاون مع هذه القوة.

تحديد مشكلة للدراسة:

من خلال ما سبق عرضه وتحليله من الدراسات السابقة ونتائجها المرتبطة ببناءات القوة الاجتماعية وكذلك المرتبطة بالتمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة والاستفادة من المسلمات والفروض القائمة عليها كل من نظريات القوة والدور.

وانطلاقاً من أهمية دور بناءات القوة والسعي إلى تحقيق هدف رئيسي هو خدمة المجتمع وتحقيق مصالحه وأهدافه، ونظراً لأن بناءات القوة في المجتمع قد يوجهون مسار المجتمع

ومنظماته في غير الاتجاه الصحيح الذي يخدم المصالح العامة ويحقق أهداف عموم المواطنين بما يعرقل التنمية والتقدم ويساهم في حل مشكلاتهم وخاصة الطبقات الدنيا. وكذلك ارتباط العدالة الاجتماعية ارتباطاً وثيقاً بسياسات الرعاية الاجتماعية، حيث تهتم بضرورة توفير الحماية الاجتماعية للمرأة المعيلة ووضعها ضمن الخطط القومية والمحلية للدولة.

ونظراً لندرة الدراسات والبحوث الميدانية التي تناولت موضوع بناءات القوة وبالأخص مع التمكين الاجتماعي للمرأة ، فقد سعت الدراسة الراهنة إلي الكشف عن دور بناءات القوة في تحقيق التمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة، مع إبراز المعوقات التي تحد من هذا الدور، وكذلك الكشف عن الواقع الاجتماعي للمرأة المعيلة وسبل تحقيق التمكين الاجتماعي لها وزيادة حضورها وفاعليتها في عملية التنمية، ومن هنا تبلورت فكرة الدراسة الحالية للإجابة على التساؤل الرئيسي التالي « ما دور بناءات القوة في تحقيق التمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة؟».

أهداف الدراسة:

تسعي الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف التالية:-

١- وصف الخصائص الاجتماعية للمرأة المعيلة بمجتمع الدراسة.

٢- التعرف على أوجه استفادة المرأة المعيلة بمجتمع الدراسة من تمكينها اجتماعياً.

٣- تحديد دور بناءات القوة في تحقيق التمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة بمجتمع الدراسة.

٤- الكشف عن معوقات دور بناءات القوة في تحقيق التمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة بمجتمع الدراسة.

٥- تحديد المقترحات الميسرة والداعمة لنجاح دور بناءات القوة في تحقيق التمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة بمجتمع الدراسة.

أهمية الدراسة:

تنطلق أهمية الدراسة من:-

- أهمية الدور الذي تمارسه بناءات القوة في المجتمع على المستوى الرسمي وغير الرسمي وممارسة نفوذهم وتأثيرهم على الآخرين وعلى مسارات ومجالات التنمية. فقد تكون قوتهم تجميعية أو توزيعية وهو ما يؤثر بقوة أما على التحريك والتعبئة والحشد لتقدم المجتمع وتحقيق المصلحة العامة أو العكس، لذا فإن التعرف عليهم وفهمهم ومعرفة اتجاهاتهم واهتماماتهم وأساليبهم قد تساهم بشكل قوى في التأثير عليهم في اتجاه تحقيق المصلحة العامة للمجتمع وخاصة مع المرأة المعيلة.

- تعد دراسة وفهم بناءات القوة على مستوى المجتمع يساعد على تحليل وفهم الكثير من الظواهر والمواقف والعمليات الاجتماعية التي تحدث داخل المجتمعات بشكل إيجابي لتنشيط إنجاز هدف معين أو سلبي للحيلولة دون إنجاز أهدافها، لذا فنحن في حاجة دائمة للتعرف على بناءات القوة ودراستهم وفهم اهتماماتهم واتجاهاتهم لتحقيق مصالح المجتمع.

- تعاظم دور بناءات القوة في ظل العولمة والخصخصة وتقلص دور الدولة في توفير كثير من الخدمات، لذا فإن الأدوار التي يمكن أن يلعبوها من خلال تأثيرهم ونفوذهم داخل المجتمع يمكن أن تحقق تأثير على صانعي القرارات لمواجه ظاهرة المرأة المعيلة وانتشارها.

- تعد قضية تمكين المرأة أحد أهم الأولويات في أجندة التنمية الاجتماعية في الوقت الحاضر، وذلك لتعاظم الدور الذي تلعبه المرأة في عملية التنمية البشرية، فقضية التمكين والتهميش هي قضية عصرية ومحورية أصبحت جزء رئيسي من أي خطط تنموية أو أي تغيرات أساسية داخل أي مجتمع يسعى لقفزات نوعية نحو التطور والحداثة والتنمية الشاملة، خاصة في ظل المراجعات الجادة لسياسات التنمية البشرية والتحول نحو وضع خطط مستقبليه لخلق تنمية مستدامه وفق اعلي المعاير الاقتصادية والاجتماعية.

- قد تفيد الدراسة في إثراء الجانب النظري للعلوم الإنسانية بصفة عامة وعلم الاجتماع بصفة خاصة وخاصة فيما يتعلق بآليات العمل للتأثير في الحد من مشكلات المرأة المعيلة بصفة خاصة ومساعدة بناءات القوة في المجتمع في أداء أدوارهم بفعالية أكبر في تغيير أو تعديل واقع المرأة في المجتمع.

تساؤلات الدراسة:

تحاول الدراسة الحالية الإجابة على التساؤلات التالية:-

١- ما الخصائص الاجتماعية للمرأة المعيلة بمجتمع الدراسة؟

٢- ما أوجه استفادة المرأة المعيلة بمجتمع الدراسة من تمكينها اجتماعياً؟

٣- ما دور بناءات القوة في تحقيق التمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة بمجتمع الدراسة؟

٤- ما معوقات دور بناءات القوة في تحقيق التمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة بمجتمع الدراسة؟

٥- ما المقترحات الميسرة والداعمة لنجاح دور بناءات القوة في تحقيق التمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة بمجتمع الدراسة؟

مفاهيم الدراسة:

أ- مفهوم الدور

يعرف الدور بأنه " أنماط من السلوك يقوم بها أفراد يتقلدون مراكز معينة نتيجة أدائهم مهام هذه المراكز، وهذا السلوك من مقتضيات هذه المراكز".(محمد، ٢٠٠٥: ٨١)

ويعرف الدور الاجتماعي بأنه"عبارة عن نمط منظم من المعايير فيما يختص بسلوك فرد بوظيفة معينة في الجماعة".

أو أنه "وظيفة الفرد في الجماعة والدور الذي يلعبه الفرد في جماعة أو موقف اجتماعي".(زهران،٢٠٠٠: ١٦٤)

ب- مفهوم بناءات القوة

يرى ماكس فيبر أن القوة « هي احتمال أن يكون أحد الأفراد قادراً في نطاق علاقة اجتماعية على تنفيذ إرادته الخاصة رغم المقاومة وذلك بغض النظر عن الأساس الذي يقوم عليه هذا الاحتمال». كما تعرف أيضاً: بأنه النمط الذي يتوزع به النفوذ بين الأشخاص والنظم والأفكار والتنظيمات داخل المجتمع». (سعد، ١٩٩٤: ٧٨)

وتعرف بناءات القوة بأنها « من المفاهيم الصعبة والمعقدة التي يصعب قياسها فقد يكون السلوك الفعلي والحقيقي أو التفاعل الاجتماعي والسلطة والتأثير وأحياناً تأثير القادة التابعين، ويرتبط أحياناً بتركز القوه وأحياناً بناء القوة وتكوينها أو توزيعها بالإضافة إلى اختلاف المنطلقات الفكرية للقوه. (السمالوطى،١٩٧٨: ٤١)

أو إنها « القدرة على التأثير في الأنظمة الاجتماعية فالقوة ليس شيئاً يمتلكه القائمون بالفعل الاجتماعي كأفراد ولكنها عملية ديناميكية تتخلل كافة قطاعات الحياة الاجتماعية «. (عبد السلام،١٩٩٩: ٧١)

- **ويمكن تعريف دور بناءات القوة إجرائياً وفق هذه الدراسة** « بأنه مجموعة من الأفعال والواجبات التي يتوقعها المجتمع، ممثلا في أفراده أو مؤسساته ، والتي تحدد منزلتهم أو مكانتهم الاجتماعية، وهذه المنزلة هي التي تحدد قوتهم الاجتماعية وطبقتهم، معتمدين

على قوة تأثيرهم ونفوذهم في مساعدة الطبقات المستضعفة كالمرأة المعيلة في تحقيق التمكين الاجتماعي لها».

ج- مفهوم التمكين الاجتماعي

يعرف التمكين الاجتماعي بأنه " أداة تمكن الشخص من المطالبة بحقوق أو تغيير الأوضاع القائمة وهى تغيير في المناهج العلاجية الحالية التي تعالج العميل دون تغيير في الظروف المحيطة به".(Veronica,2010: 65)

كما يعرف بأنه " أسلوب وأداة لتحسين قدرات الناس والتعاون فيما بينهم وقد استخدمت الأحزاب السياسية التمكين عند العمل مع المجتمعات بمعنى تعزيز وتقوية قدرات الأفراد على تطوير الخدمات بطريقة متمكنة".(Robert,1996: 1)

أو بأنه " يهدف إلى حصول الأفراد والجماعات المحرومة على الموارد الأساسية عن طريق المشاركة في اتخاذ القرارات المجتمعية" (Auberg,1997: 29)

ويعرف التمكين الاجتماعي بأنه " تلك الجهود المنظمة للجماعات غير القادرة لزيادة تحكمها في الموارد ونظم الضبط وهو يتضمن ممارسة القوة عن طريق الجماعات المحرومة لأن ذلك سيؤدى إلى إشباع الحاجات الأساسية لهذه الجماعات". (Johen,1996:81)

أو يعرف التمكين الاجتماعي بأنه " أن يصبح أفراد المجتمع أقوياء في مواجهة مشكلاتهم وذلك من خلال منحهم القدرة

والسيطرة والرقابة على حياتهم وانجاز مصالحهم وذلك من خلال تدعيم حقوقهم وقدرتهم للوصول إلى الموارد التي يحتاجون إليها ومساعدتهم على الحصول على المعلومات والمهارات المطلوبة ليصبحوا قادرين على العمل والاعتماد على أنفسهم لتحقيق التغيير المرغوب" .(Robert,1996: 4)

- **ويمكن تعريف التمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة إجرائياً وفق هذه الدراسة بأنه** " العملية التي تهدف إلى مساعدة المرأة داخل المجتمع وإتاحة الحد الأقصى من الفرص التي تساعدها في إشباع حاجاتها، ودعمها بالصورة التي تؤدى إلى سهولة اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتها، ويتم ذلك من خلال مجالات التعليم والعمل بالإضافة إلى الإطار العائلي، والذي يتيح لها المشاركة الكاملة والفاعلة في عملية التنمية".

د- مفهوم المرأة المعيلة

تعرف المرأة المعيلة بأنها" كل امرأة تتولى بصورة دائمة مهمة الإنفاق على أعضاء أسرتها ورعايتهم اجتماعياً واقتصادياً ويندرج تحت هذا التعريف شرائح من الأرامل والمطلقات والمهجورات واللاتي لم يتزوجن ولكنهن يتحملن مسئولية رعاية إخوة أو الوالدين أو مرضي أو مسنين، كما يشتمل على زوجات المرضى أو المعاقين المجندين أو المسجونين أو العاطلين أو من يرفضون الإنفاق على أسرهم". (بيبرس،٢٠٠٢: ٦٤)

كما تعرف بأنها" النساء اللاتي يمثلن المصدر الوحيد أو الرئيسي لدخل الأسرة، أو اللاتي يحملن وحدهن مسئولية إعاشة

الأسرة، هذا إلى جانب الحالات القانونية للنساء المعيلات لأسرهن مثل المطلقات أو غير المتزوجات أو الأرامل، أو النساء المنفصلات عن أزواجهن وينفقن على أنفسهم، والنساء المتزوجات من رجال عاطلين عن العمل أو مصابين بالعجز، أو رجال يقضون فترة عقوبة في السجن أو المتزوجات من رجال أرزقيه أو المتزوجات من مدمني مخدرات". (Connell, 1994: 67)

- **وتعرف المرأة المعيلة وفق هذه الدراسة بأنها** " مجموعة النساء التي تقوم برعاية أسرتها رعاية اقتصادية واجتماعية وصحية سواء في وجود الزوج أو عدم وجوده، وتحصل على إعانات وتستفيد من الإعانات التي يقدمها لها الأفراد أو المؤسسات التي تملك أدوار اجتماعية معتمدين على قوة تأثيرهم ونفوذهم في مساعدة الطبقات المستضعفة كالمرأة المعيلة في تحقيق التمكين الاجتماعي لها".

الإجراءات المنهجية للدراسة:

١- **نوع الدراسة:** تنتمي هذه الدراسة إلى نمط الدراسات الوصفية التحليلية والتي تقيس علاقة بين متغيرين متغير مستقل هو دور بناءات القوة ومتغير تابع هو التمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة وهى أنسب أنواع الدراسات لتحقيق أهداف الدراسة الحالية.

ذلك أن الدراسة الوصفية تضمن دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة ظاهرة أو موقف أو مجموعة من الإفراد أو مجموعة من الأوضاع أو الإحداث وهنا تعتبر الدراسة الوصفية مناسبة لطبيعة الدراسة الراهنة حيث تتجه الدراسة إلى:-

أ- الوصف الكمي والكيفي للخصائص الاجتماعية للمرأة المعيلة بمجتمع الدراسة.

ب- الوصف الكمي والكيفي لأوجه استفادة المرأة المعيلة بمجتمع الدراسة من تمكينها اجتماعياً.

ت- الوصف الكمي والكيفي لدور بناءات القوة في تحقيق التمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة بمجتمع الدراسة.

ث- التوصل للمقترحات الميسرة والداعمة لنجاح دور بناءات القوة في تحقيق التمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة بمجتمع الدراسة.

2- منهج الدراسة: انتهجت الدراسة الحالية منهج المسح الاجتماعي بنوعية حيث اعتمدت على منهج المسح الاجتماعي بالعينة في عينة من السيدات المعيلات المستفيدات من خدمات الجمعيات الأهلية. وكذلك منهج المسح الاجتماعي الشامل مع المسئولين عن الجمعيات الأهلية لما تمثله هذه الجمعيات بمجتمع الدراسة من بناءات قوة لما تمارسه من قوة وتأثير ونفوذ داخل المجتمع لمساعدة الفئات المستضعفة.

٣- أدوات الدراسة: اتساقاً مع متطلبات الدراسة الراهنة فقد اعتمدت الباحثة علي أداتان وهما :

- استبيان عن دور بناءات القوة في تحقيق التمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة

- دليل مقابلة مع السيدات المعيلات.

٤- تصميم أداوت الدراسة:

أ- استبيان دور بناءات القوة في تحقيق التمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة:

اعتمدت الدراسة في تصميمها للاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات الميدانية اللازمة لهذه الدراسة، من خلال الاطلاع على مختلف أدوات الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة، ومنها دراسة (محمد: ٢٠٠٧)، ودراسة (أمين:٢٠٠٧) ودراسة (الشيخ: ٢٠٠٠) ودراسة (عبد المعطى:٢٠٠٠) ودراسة (يوسف:٢٠١٢) ودراسة (السيد:٢٠١٠)، ودراسة (رضوان:٢٠١٤) حيث تناولت هذه الدراسات بناءات القوة داخل المجتمع، أما الدراسات التي تناولت التمكين الاجتماعي المرأة فقد تم الاطلاع أدوات الدراسة (الهادي،٢٠٠٣) و(ثابت،٢٠٠٤) ودراسة (المهدي،٢٠٠٨) ودراسة (كاظم ،٢٠١٦).

اعتمدت الاستمارة على التدرج الثلاثي، بحيث تكون الاستجابة لكل عبارة (نعم – إلى حد ما – لا) وأعطيت لكل استجابة من هذه الاستجابات وزناً (درجة)، فالعبارات الموجبة تأخذ فيها الاستجابات الأوزان التالية: نعم (ثلاث درجات)، إلى حد ما (درجتان)، لا (درجة واحدة). أما العبارات السالبة تأخذ فيها الاستجابات الأوزان التالية: نعم (درجة واحدة)، إلى حد ما (درجتان)، لا (ثلاث درجات). وتم بناء الاستبيان وتقسيمه إلى فئات حتى يمكن التوصل إلى نتائج الدراسة باستخدام المتوسط الحسابي حيث تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، ولتحديد طول خلايا الاستمارة الثلاثي (الحدود الدنيا والعليا)، تم

حساب المدى= أكبر قيمة – أقل قيمة (٣ – ١= ٢)، تم تقسيمه على عدد خلايا الاستبيان للحصول على طول الخلية المصحح (٢ / ٣ =٠,٦٧) وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في الاستبيان أو بداية الاستبيان وهى الواحد الصحيح وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية, وهكذا أصبح طول الخلايا كما يلي :

جدول (١) يوضح مستويات أبعاد الاستبيان لتقدير استجابات المبحوثين

مستوى منخفض	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين ١ – أقل من ١,٦٧
مستوى متوسط	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين ١,٦٧– أقل من ٢,٣٥
مستوى مرتفع	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين ٢,٣٥ – ٣

- **اختبار الصدق الظاهري للاستبيان:** في هذه المرحلة تم عرض فكرة الاستبيان في صورتها الأولية على عدد (١٠) من المحكمين من أساتذة علم الاجتماع بالجامعات، وتم إعداد الصورة المبدئية للتحكيم متضمنة أهداف وفروض الدراسة وقد استفادت الباحثة من كافة الآراء والملاحظات في التعرف على مدى صلاحية الاستبيان في جمع البيانات والمعلومات الخاصة بالدراسة، وفى ضوء ملاحظاتهم تم إعادة الترتيب والصياغة لبعض الأبعاد كذلك تم استبعاد بعض العبارات غير المرتبطة وقد تم الاعتماد على نسبة اتفاق لا تقل عن (٨٠٪)، وتم حذف بعض العبارات وإعادة صياغة البعض، وبناء على ذلك تم صياغة الاستبيان في صورته النهائية.

- **الصدق الإحصائي:** اعتمدت الدراسة في التأكد من الصدق الإحصائي للاستبيان على طريقة(إعادة الاختبار) حيث تم تطبيق الاستبيان على عينة من السيدات المعيلات بمجتمع

الدراسة وعددهم (٢٠) مفردة، ثم إعادة تطبيق الاستبيان على العينة نفسها بعد مضى خمسة عشر يوماً من تاريخ التطبيق الأول، وتم حساب معامل الارتباط بين درجات التطبيق الأول ودرجات التطبيق الثاني للتحقق من مدى الصدق الإحصائي والثبات للاستبيان، وتبين أنها معنوية عند مستويات الدلالة المتعارف عليها، وإن معامل الصدق مقبول، كما يتضح في الجدول التالي:-

جدول (٢) حساب معمل الارتباط لمحاور الاستبيان باستخدام معامل بيرسون ن=٣٠

م	المتغير	معامل الارتباط
١	أوجه استفادة المرأة المعيلة بمجتمع الدراسة من تمكينها اجتماعياً	٠,٧٠٩**
٢	دور بناءات القوة في تحقيق التمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة	٠,٧٢٨**
٣	معوقات دور بناءات القوة في تحقيق التمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة	٠,٦٩٨**
٤	المقترحات الميسرة والداعمة لنجاح دور بناءات القوة في تحقيق التمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة	٠,٧١٢**
	الاستمارة ككل	٠,٧١١**

** دالة عند مستوى معنوية (٠,٠١)　　* دالة عند مستوى معنوية (٠,٠٥)

يتضح من الجدول السابق أن معظم محاور الاستبيان دالة عند مستويات الدلالة المتعارف عليها لكل محور على حدة، ومن ثم يمكن القول إن درجات العبارات تحقق الحد الذي يمكن معه قبول هذه الدرجات ومن ثم تحقق مستوى الثقة في الأداة والاعتماد على نتائجها.

- الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان

يقصد بالاتساق الداخلي لأسئلة الاستبيان هي قوة الارتباط بين درجات كل مجال ودرجات أسئلة الاستبيان الكلية، ويتم ذلك من حساب معامل ثبات(ألفا – كرونباخ) باستخدام برنامج SPSS والذي من خلاله نحسب معامل التمييز لكل سؤال حيث يتم حذف السؤال الذي معامل تمييزه ضعيف أو سا لب

جدول (٣) يوضح مستويات الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان باستخدام (معامل ألفا- كرونباخ)

م	المتغير	معامل ألفا كرونباخ
١	أوجه استفادة المرأة المعيلة بمجتمع الدراسة من تمكينها اجتماعياً	٠,٨٠١٢
٢	دور بناءات القوة في تحقيق التمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة	٠,٨٣٣٢
٣	معوقات دور بناءات القوة في تحقيق التمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة	٠,٩٠٥١
٤	المقترحات الميسرة والداعمة لنجاح دور بناءات القوة في تحقيق التمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة	٠,٧٥٩٠

```
Reliability Coefficients:

N of Cases = (20)        N of Items = (4)

Alpha= (0.8246)
```

نلاحظ من هذه النتائج أن قيمة معامل الاتساق الداخلي Alpha لعبارات الاستبيان يساوي(0.8246) وهو معامل ثبات مقبول. وبذلك يكون قد تأكد من صدق وثبات فقرات الاستبيان وبذلك أصبح الاستبيان صالح للتطبيق على عينة الدراسة الأساسية.

ب- دليل مقابلة مع السيدات المعيلات.

اعتمدت الدراسة في تصميم دليل المقابلة على الاطلاع على الدراسات التي تناولت المرأة المعيلة فقد تم الاطلاع على أدوات الدراسة (سيد:٢٠٠٢) ودراسة (نادية حليم وآخرون: ٢٠٠٢) و(نادية إبراهيم: ٢٠١٦).

واعتمد دليل المقابلة على التدرج الثلاثي، بحيث تكون الاستجابة لكل عبارة (نعم – إلى حد ما – لا) وأعطيت لكل استجابة من هذه الاستجابات وزناً (درجة)، وتم بناء دليل المقابلة وتقسيمه إلى فئات حتى يمكن التوصل إلى نتائج الدراسة باستخدام المتوسط الحسابي حيث تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، ولتحديد طول خلايا الاستمارة الثلاثي (الحدود الدنيا والعليا)، تم حساب المدى= أكبر قيمة – أقل قيمة (٣ – ١= ٢)، تم تقسيمه على عدد خلايا الاستبيان للحصول على طول الخلية المصحح (٢ / ٣ =٠,٦٧) وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في دليل المقابلة وهى الواحد الصحيح وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية:

- **اختبار الصدق الظاهري لدليل المقابلة:** في هذه المرحلة تم عرض فكرة دليل المقابلة في صورتها الأولية على عدد (١٠) من المحكمين من أساتذة علم الاجتماع بالجامعات، وتم إعداد الصورة المبدئية للتحكيم متضمنة أهداف وفروض الدراسة وقد استفادت الباحثة من كافة الآراء والملاحظات في التعرف على مدى صلاحية دليل المقابلة في جمع البيانات والمعلومات الخاصة بالدراسة، وفى ضوء ملاحظاتهما تم إعادة الترتيب

والصياغة لبعض الأبعاد كذلك تم استبعاد بعض العبارات غير المرتبطة وقد تم الاعتماد على نسبة اتفاق لا تقل عن (٨٠٪)، وتم حذف بعض العبارات وإعادة صياغة البعض، وبناء على ذلك تم صياغة دليل المقابلة في صورته النهائية.

٥- مجالات الدراسة:

أ- **المجال المكاني:** قامت الباحثة باختيار المجال المكاني بمنطقة منشأة ناصر بمحافظة القاهرة، ويرجع سبب اختيار محافظة القاهرة أنها جاءت أكبر محافظة حضرية بها أعلى نسبة للسيدات المعيلات حيث بلغت نسبة السيدات المعيلات بمحافظة القاهرة والتي بلغت(١٣,٣٪)(٢*) وهم يمثلون حوالي(٤٣٨,٣) ألف نسمة من إجمالي(٣,٣) مليون سيدة معيلة بمحافظات الجمهورية، كما أن منطقة منشأة ناصر تمثل احد المناطق الفقيرة داخل نطاق محافظة القاهرة.

ب- **المجال البشري للدراسة:** تمثل المجال البشري للدراسة الحالية بعينة عشوائية بسيطة من السيدات المعيلات المستفيدات من الجمعيات الأهلية بمجتمع الدراسة، حيث مثل إطار المعينة مجموع السيدات المعيلات المستفيدات من الجمعيات الأهلية بمنطقة الدراسة حيث بلغ عددهم(١٤٢٤) سيدة معيلة وبلغ حجم العينة حوالي (١٠٪) من إجمالي إطار المعاينة وبذلك يكون حكم العينة العشوائية (١٤٢) مفردة ممثلة عن السيدات المعيلات بمجتمع الدراسة.

٢ (*) إحصائية صادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في ٢٠١٧.

أما بالنسبة لبناءات القوة فقد تم حصر المسئولين بالجمعيات الأهلية بمجتمع الدراسة وبلغ عددهم (١٢٨) مفردة.

ج- **المجال الزمني:** وتحدد في فترة جمع البيانات من الميدان الدراسة حيث بدأت في ٢٠١٩/١٠/٢٠ حتى ٢٠١٩/١١/٨.

٦- الأساليب الإحصائية المستخدمة:

اعتمدت الدراسة عددًا من الأساليب والاختبارات الإحصائية للإجابة عن تساؤلات الدراسة واختبار صحة الفرضيات، باستخدام برنامج(SPSS) ومن أهم هذه الأساليب والاختبارات ما يلي:

- التكرارات والنسب المئوية، من أجل الإجابة عن أسئلة الدراسة، ومعرفة الأهمية النسبية للأبعاد باستخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية.

- استخدام معامل الارتباط بيرسون لحساب درجة ثبات الاستبيان وكذلك لفحص العلاقات الارتباطية بين متغيرات الدراسة، ومعامل ألفا كرونباخ لحساب الاتساق الدخلى لفقرات الاستبيان.

- عرض نتائج الدراسة ومناقشتها والتوصيات:

١- عرض نتائج الدراسة المرتبطة بوصف الخصائص الاجتماعية لعينة الدراسة:

قامت الدراسة بتحديد خصائص عينة الدراسة من خلال استخدام النسبة والتكرارات والانحراف المعياري على النحو

التالـي :

جدول(٤) يوضح توزيع السيدات المعيلات بمجتمع الدراسة طبقاً للخصائص الاجتماعية

المتغيرات			(ن=١٤٢) س-	ع-
السن			٤١,٨	٩,٤١
الدخل			١١٠٠,٥	٨,٨
المتغير	**م**	**الاستجابة**	ك	٪
الحالة الاجتماعية	١	أعزب	١٧	١٢,٠
	٢	متزوج	٥٧	٤٠,١
	٣	مطلق	٣٧	٢٦,١
	٤	أرمل	٣١	٢١,٨
الحالة التعليمية	١	أمي	٣٠	٢١,١
	٢	يقرأ ويكتب	١٨	١٢,٧
	٣	محو أمية	١٦	١١,٣
	٤	حاصل على الابتدائية	٤٨	٣٣,٨
	٥	حاصل على الإعدادية	١٧	١٢,٠
	٦	مؤهل متوسط	٩	٦,٣
	٧	مؤهل فوق متوسط	٤	٢,٨
أسباب عدم الحصول على مؤهل	١	لم ألتحق بالتعليم	٠	٠,٠٠
	٢	التحقت وتسربت من التعليم	١٢	٢٥,٠
	٣	تكرار الرسوب	١١	٢٢,٩
	٤	لظروف مادية	٧	١٤,٦
	٥	عدم الرغبة في التعليم	١	٢,١
	٦	عدم رغبة الأسرة في التعليم	٠	٠,٠٠
	٧	مساعدة الأسرة في العمل	٨	١٦,٧
	٨	عدم استطاعة الأسرة تعليمي	٩	١٨,٨
عدد أفراد الأسرة	١	أقل من ٣أفراد	٠	٠,٠٠
	٢	٣ -٦	٧٧	٥٤,٢
	٣	٦-٩	٤٤	٣١,٠
	٤	٩-١٢	١٨	١٢,٧
	٥	١٢ فرد فأكثر	٣	٢,١

طبيعة العمل	١	لا أعمل	٣١	٢١,٨
	٢	عمل دائم	٦	٤,٢
	٣	عمل مؤقت	٥٩	٤١,٥
	١	عمل موسمي	١٣	٩,٢
	٢	متقطع	٢٥	١٧,٦
	٣	بالمعاش	٨	٥,٦
سبب الإعانة	١	الترمل	٣١	٢١,٨
	٢	الطلاق	٤٩	٣٤,٥
	٣	مرض الزوج /أعاقته عن العمل	١٨	١٢,٧
	٤	هجر الزوج	٢٦	١٨,٣
	٥	عدم رغبة الزوج في العمل	٢٧	١٩,٠
	٦	بطالة الزوج	٢٩	٢٠,٤
	٧	سجن الزوج	١٨	١٢,٧
	٨	كبر حجم الأسرة/ ومساعدة الزوج	١٤	٩,٩
	٩	كبر سن الوالدين وأعالتهما	٤	٢,٨

(س-) المتوسط الحسابي (ع-) الانحراف المعياري

يتضح من الجدول السابق أنه جاء متوسط عمر السيدات المعيلات (٤٥) عام تقريباً بانحراف معياري(٩,٤١). ومن خلال تحليل نتائج العمر نجد أن حجم الانحراف المعياري يشير إلي زيادة معامل التشتت في عينة الدراسة بالنسبة للسن أي أن هناك اختلاف كبير في متغير السن بين مفردات العينة، كما يشر متوسط عمر المبحوثين من السيدات المعيلات إلى أنهن في أعمار متوسطة.

كما أن متوسط دخل السيدات المعيلات بلغ (١١٠٠) جنية تقريباً بانحراف معياري (٨,٧٨). ومن خلال تحليل نتائج الدخل للسيدات المعيلات نجد أن حجم الانحراف المعياري يشير إلى زيادة نسبة التشتت في عينة الدراسة بالنسبة للدخل أي أن هناك اختلاف كبير وفق متغير الدخل بين مفردات العينة.

أما بالنسبة للحالة الاجتماعية فنجد أن المتزوجات جاءت بنسبة (٤٠,١٪)، يليها المطلقات بنسبة (٢٦,١٪)، يليها الأرمل بنسبة (٢١,٨٪)، يليها الأعزب بنسبة (١٢,٠٪). ومن خلال تحليل نتائج الحالة الاجتماعية للسيدات المعيلات نجد ارتفاع نسبة السيدات المعيلات المتزوجات مما يشير إلى اعتماد أزواج السيدات المعيلات على دخل الزوجة في مصاريف المنزل، أو قد يرجع إلى هجر الزوج إلى الزوجة دون طلاق

وبالنظر إلى المستوى التعليمي، يتضح أن السيدات المعيلات جاءت غالبيتهم من الحاصلات على الابتدائية بنسبة (٣٣,٨٪)، يليها الأميات بنسبة(٢١,١٪)، يليها من يقرؤون ويكتبون بنسبة (١٢,٧٪)، يليها الحاصلات على محو الأمية بنسبة (١١,٣٪)، يليها الحاصلات على الإعدادية بنسبة (١٢,٠٪)، يليها الحاصلات على مؤهل متوسط بنسبة (٦,٣٪)، يليها الحاصلات على مؤهل فوق متوسط بنسبة (٢,٨٪). ومن خلال تحليل نتائج المستوى التعليمي للسيدات المعيلات نجد ارتفاع نسبة الأمية بين السيدات المعيلات وهو ما يتفق مع نتيجة الجدول من أن غالبية النساء يعملن مما ساهم في ابتعادهم عن التعليم لمساعدة الأسرة في المعيشة. وهو ما أشارت إليه دراسة (Mason and Smith,2003) من تعزيز التعليم و فتح مزيد من فرص العمل سوف يساعد أيضا على تمكين السيدات المعيلات.

وجاءت أسباب عدم الحصول على مؤهل دراسي للسيدات المعيلات بالالتحاق والتسرب من التعليم بنسبة(٢٥,٠٪)، يليها تكرار الرسوب بنسبة (٢٢,٩٪)، يليها عدم استطاعة الأسرة تعليمها بنسبة(١٨,٨٪)، يليها مساعدة الأسرة في العمل

بنسبة (١٦,٧٪)، يليها الظروف المادية بنسبة (١٤,٦٪)، يليها عدم الرغبة في التعليم بنسبة(٢,١٪). ومن خلال تحليل نتائج عدم الحصول على مؤهل دراسي للسيدات المعيلات فنجد أن أسباب عدم تعليم السيدات المعيلات في الحضر يرجع إلى أسباب شخصية للسيدات المعيلات أنفسهن وهى لتسربهن من التعليم ويرجع لمساعدة الأسرة في العمل وهو ما يتفق مع نتيجة الجدول من مساعدة السيدات المعيلات لأسرهن في العمل.

وهو يتفق مع ما تدور حوله دراسة (سيد:٢٠٠٢) حول الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر التي ترأسها من أن الأمية هي السمة الغالبة للنساء اللاتي ترأسن أسر، **ودراسة (حليم وآخرون:٢٠٠٢)** من ارتفاع نسبة الأمية بين النساء العائلات لأسرهن.

وفيمت بتعلق بعدد أفراد اسر السيدات المعيلات جاء التي يبلغ عدد أفرادها (٣- إلى أقل من ٦) أفراد بنسبة (٥٤,٢٪)، يليها الأسر التي يبلغ عدد أفرادها(٦- إلى أقل من ٩) أفراد بنسبة(٣١,٠٪)، يليها الأسر التي يبلغ عدد أفرادها(٩- إلى أقل من ١٢) فرداً بنسبة (١٢,٧٪)، يليها الأسر التي يبلغ عدد أفرادها (١٢) فرد فأكثر بنسبة(٢,١٪). ومن خلال تحليل نتائج عدد أفراد اسر السيدات المعيلات تأكد كبر حجم الأسر للسيدات المعيلات مما يزيد العبء على كاهل السيدات المعيلات في توفير احتياجات الأسرة.

أما طبيعة العمل للسيدات المعيلات جاء من يعملن عمل مؤقت بنسبة(٤١,٥٪)، يليها من ليس لهن عمل بنسبة (٢١,٨٪)، يليها من يعملن عمل متقطع بنسبة(١٧,٦٪)، يليها من يعملن عمل موسمي بنسبة (٩,٢٪)، يليها من هن بالمعاش بنسبة (٥,٦٪)،

يليها من تعمل عمل دائم بنسبة (٤,٢٪). ومن خلال تحليل نتائج الحالة العملية للسيدات المعيلات نجد أن غالبية السيدات في الحضر يعملن عمل مؤقت مما يشير إلى صعوبة دخل المرأة المعيلة عدم وجود مصدر دخل ثابت. وهو ما أشارات إلية دراسة (حليم وآخرون:٢٠٠٢) من أن ارتفاع نسبة الأمية بين النساء العائلات لأسر يحد من فرصة عمل بالقطاع الرسمي ولذلك يلجأن إلى قبول العمل في الحرف الهامشية وهو غالباً ما يكون متقطع .

كما أن سبب إعانة المرأة المعيلة لأسرتها يرجع للطلاق بنسبة (٣٤,٥٪)، يليها الترمل بنسبة (٢١,٨٪)، يليها بطالة الزوج بنسبة (٢٠,٤٪)، يليها عدم رغبة الزوج في العمل بنسبة (١٩,٠٪)، يليها هجر الزوج بنسبة (١٨,٣٪)، يليها كل من سجن الزوج أو مرض الزوج/أعاقته عن العمل بنسبة (١٢,٧٪) لكل منهما، يليها كبر حجم الأسرة/ ومساعدة الزوج بنسبة (٩,٩٪)، يليها كبر سن الوالدين وإعالتهما بنسبة (٢,٨٪). ومن خلال تحليل نتائج سبب إعالة السيدات لأسرهن نجد أن السبب الرئيسي لإعالة المرأة لأسرتها هو الطلاق، كما جاءت بطالة الزوج في ترتيب متقدم وقد يشير ذلك إلى ارتفاع معدلات البطالة بين الأزواج ويشير ارتفاع معدلات الطلاق كسبب لإعالة المرأة لأسرتها كنتيجة إلى ضعف التماسك الأسري بين الأزواج نظراً لصعوبات المعيشة التي تواجههم .

ويتفق ذلك مع دراسة (Sitora:2001) من أن غياب الرجال أثر بشكل كبير على حياة المرأة داخل الأسرة وغيرت مسؤوليات المرأة.

وتتفق نتائج الجدول بصفة عامة مع دراسة (Marce: 1997) حول العلاقة بين خصائص بناء القوة داخل المجتمع وحالة المجتمع في المدن الأمريكية و التي هدفت إلى تحديد العلاقة بين الخصائص المختلفة من بناء قوة المجتمع في المدن الأمريكية والمستوى العام .

ومن هنا فقد استطاعت الدراسة الإجابة على التساؤل القائل « ما الخصائص الاجتماعية للمرأة المعيلة بمجتمع الدراسة »؟.

٢- عرض نتائج الدراسة المرتبطة بأوجه استفادة المرأة المعيلة بمجتمع الدراسة من تمكينها اجتماعياً.

تم تحديد أوجه استفادة المرأة المعيلة من تمكينها اجتماعياً من خلال حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري حيث أنه في حالة تساوى العبارات في المتوسط الحسابي يتم ترتيبها حسب أقلهما درجة في الانحراف المعياري علي النحو التالي:

جدول (5) توزيع السيدات المعيلات طبقاً لأوجه الاستفادة من تمكينها إجتماعياً

أوجه الاستفادة	التكرارات والنسب	الاستجابات (ن=١٤٢)			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
		نعم	إلى حد ما	لا			
إشراكها في العمل بالمشروعات المقدمة لتوفير احتياجاتها	ك	٤١	٢٤	٧٧	١,٧	٢٧,١	متوسط
	٪	٢٨,٩	١٨,٠	٥٤,٢			
بناء قدراتها على كيفية اتخاذ القرارات الخاصة بها	ك	٥١	٣٤	٢٧	٢,٠	١٢,٣	متوسط
	٪	٣٥,٩	٢٣,٩	٤٠,١			
تطوير قدراتها في إشباع احتياجاتها الأسرية	ك	٢٤	٠	١١٨	١,٣	٦٢,٣	منخفض
	٪	١٦,٩	٠,٠	٨٣,١			
تنمية مهاراتها في الاتصال بالمسئولين لتوفير احتياجاتها	ك	٤٧	٢٤	٧١	١,٨	٢٣,٥	متوسط
	٪	٣٣,١	١٦,٩	٥٠,٠			
العمل على توجيهها لتكوين علاقات اجتماعية جديدة	ك	٣٤	٣٧	٧١	١,٧	٢٠,٥	متوسط
	٪	٢٣,٩	٢٦,١	٥٠,٠			
تنمية قدراتها علي المشاركة الاجتماعية	ك	٦٤	٣٤	٤٤	٢,١	١٥,٣	متوسط
	٪	٤٥,١	٢٣,٩	٣١,٠			
القيمة العامة للمعيار					١,٨	مستوى متوسط	

تمثلت أوجه الاستفادة من تمكين السيدات المعيلات اجتماعياً في تنمية قدراتها علي المشاركة الاجتماعية بمتوسط حسابي (٢,١)، يليها بناء قدراتها على كيفية اتخاذ القرارات الخاصة بها بمتوسط حسابي (٢,٠)، يليها تنمية مهاراتها في الاتصال بالمسئولين لتوفير احتياجاتها بمتوسط حسابي (١,٨)، يليها العمل على توجيهها لتكوين علاقات اجتماعية جديدة بمتوسط حسابي (١,٧) وانحراف معياري (٢٠,٥)، يليها إشراكها في العمل بالمشروعات المقدمة لتوفير احتياجاتها بمتوسط حسابي (١,٧) وانحراف معياري (٢٧,١)، يليها تطوير قدراتها في إشباع احتياجاتها الأسرية بمتوسط حسابي (١,٣)، وجاءت القيمة العامة للمعيار بقيمة متوسطة. ويتفق مع دراسة (ثابت،٢٠٠٤) حول تمكين المرأة ودرها في عملية التنمية. ودراسة (Blattman et-

al,2013) حول بناء المرأة من خلال مشاريع التمكين الاقتصادي والاجتماعي .

ومن هنا فقد استطاعت الدراسة الإجابة على التساؤل القائل « ما أوجه استفادة المرأة المعيلة بمجتمع الدراسة من تمكينها اجتماعياً؟.

٣- عرض نتائج الدراسة المرتبطة بتحديد دور بناءات القوة في تحقيق التمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة بمجتمع الدراسة.

أ- دور بناءات القوة في استخدام السلطة لتحقيق التمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة:

تم تحديد دور بناءات القوة في استخدام السلطة لتحقيق التمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة بمجتمع الدراسة من خلال حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري حيث أنه في حالة تساوى العبارات في المتوسط الحسابي يتم ترتيبها حسب أقلهما درجة في الانحراف المعياري علي النحو التالي:

جدول(٦) يوضح توزيع دور بناءات القوة في استخدام السلطة لتحقيق التمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة

م	أدوار استخدام السلطة	الاستجابات (ن=١٢٨)						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	٪	ك	٪	ك	٪			
١	توظيف الموارد والإمكانيات المتاحة للحد من المشكلات التي تواجه السيدات المعيلات	٤٦	٣٥,٩	٦٣	٤٩,٢	١٩	١٤,٨	٢,٢	٢,٢	مستوى متوسط
٢	توظيف وسائل الاتصال والأعلام في مواجه ظاهرة انتشار السيدات المعيلات	٥٧	٤٤,٥	٦١	٤٧,٧	١٠	٧,٨	٢,٣	٢,٨	مستوى متوسط

٣	تنفيذ برامج ومشروعات لصالح التمكين الاجتماعي للسيدات المعيلات	٨٧	٦٧,٩	٤١	٣٢,١	٠	٠	٢,٦	٤,٣	مستوى مرتفع
٤	تشكيل جماعات ضغط لإصدار التشريعات التي تصب في صالح التمكين الاجتماعي للسيدات المعيلات	٩٤	٧٣,٤	٣٤	٢٦,٦	٠	٠	٢,٧	٤,٧	مستوى مرتفع
٥	توجيه البرامج والخدمات لصالح التمكين الاجتماعي للسيدات المعيلات	١١٢	٨٧,٥	١٦	١٢,٥	٠	٠	٢,٨	٦,٠	مستوى مرتفع
٦	الدفاع عن حقوق السيدات المعيلات من خلال إقامة ندوات ومؤتمرات	٩١	٧١,١	٣٧	٢٨,٩	٠	٠	٢,٧	٤,٥	مستوى مرتفع
القيمة العامة للمعيار								٢,٦٠	مستوى مرتفع	

تمثلت أدوار بناءات القوة المتعلقة باستخدام السلطة في تحقيق التمكين الاجتماعي للسيدات المعيلات في توجيه البرامج والخدمات لصالح التمكين الاجتماعي للسيدات المعيلات بمتوسط حسابي (٢,٨)، يليها الدفاع عن حقوق السيدات المعيلات من خلال إقامة ندوات ومؤتمرات بمتوسط حسابي (٢,٧) وانحراف معياري (٤,٥)، يليها تشكيل جماعات ضغط لإصدار التشريعات التي تصب في صالح التمكين الاجتماعي للسيدات المعيلات بمتوسط حسابي (٢,٧) وانحراف معياري (٤,٧)، يليها تنفيذ برامج ومشروعات لصالح التمكين الاجتماعي للسيدات المعيلات بمتوسط حسابي (٢,٦)، يليها توظيف وسائل الاتصال والأعلام في مواجه ظاهرة انتشار السيدات المعيلات بمتوسط حسابي (٢,٣)، يليها توظيف الموارد والإمكانيات المتاحة للحد من المشكلات التي تواجه السيدات المعيلات بمتوسط حسابي (٢,٢). وهو ما أكدت علية دراسة (عبد المعطى: ٢٠٠٠) من أن البناء الفعلي للقوة يحدد ويخطط ويصدر التشريعات والقوانين.

ب- دور بناءات القوة في استخدام التأثير والنفوذ لتحقيق التمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة:

تم تحديد دور بناءات القوة في استخدام التأثير والنفوذ لتحقيق التمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة بمجتمع الدراسة من خلال حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري حيث أنه في حالة تساوى العبارات في المتوسط الحسابي يتم ترتيبها حسب أقلهما درجة في الانحراف المعياري على النحو التالي:

جدول(٧) يوضح توزيع دور بناءات القوة في استخدام التأثير والنفوذ لتحقيق التمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة

م	أدوار التأثير والنفوذ	الاستجابات (ن=١٢٨)						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	٪	ك	٪	ك	٪			
١	تشجيع السيدات المعيلات وجماعات المصالح المشتركة من دراسة مشاكلها وحلها .	٥٩	٤٦,١	٣٤	٢٦,٦	٣٥	٢٧,٣	٢,١	١,٤	مستوى متوسط
٢	وضع خطط للحد من الضغوط التي تواجه السيدات المعيلات	٤٥	٣٥,٢	٦١	٤٧,٧	٢٢	١٧,٢	٢,١	١,٩	مستوى متوسط
٣	تمثيل مصالح السيدات المعيلات أمام الهيئات والأجهزة الحكومية لتوصيل طلباتهم أمام هذه الجهات.	٦٢	٤٨,٤	٣٤	٢٦,٦	٣٢	٢٥,٠	٢,٢	١,٦	مستوى متوسط

٤	الاتصال والتنسيق مع جميع الجهات المعنية لكسب تأيدهم للقوانين المنظمة للحد من الفقر	٩٩	٧٧,٣	٢٩	٢٢,٧	٠	٠	٢,٧	٥,٠	مستوى مرتفع
٥	التفاوض مع المسئولين للعمل علي إشباع احتياجات السيدات المعيلات.	١١٨	٩٢,٢	١٠	٧,٨	٠	٠	٢,٩	٦,٥	مستوى مرتفع
٦	إقناع صناع القرار بمشروعية مطالب السيدات المعيلات لتحسين أحوالهم	١١٠	٨٥,٩	١٨	١٤,١	٠	٠	٢,٨	٥,٩	مستوى مرتفع
٧	استخدام وسائل الإعلام لإثارة الرأي العام بقضايا المرأة المعيلة.	٥١	٣٩,٨	٤٢	٣٢,٨	٣٥	٢٧,٣	٢,١	٨,٠	مستوى متوسط
القيمة العامة للمعيار								٢,٤٧	مرتفعة	

تمثلت أدوار بناءات القوة المتعلقة باستخدام التأثير والنفوذ في تحقيق التمكين الاجتماعي للسيدات المعيلات في التفاوض مع المسئولين للعمل علي إشباع احتياجات السيدات المعيلات بمتوسط حسابي (٢,٩)، يليها إقناع صناع القرار بمشروعية مطالب السيدات المعيلات لتحسين أحوالهن بمتوسط حسابي (٢,٨)، يليها الاتصال والتنسيق مع جميع الجهات المعنية لكسب تأيدهم للقوانين المنظمة للحد من الفقر بمتوسط حسابي (٢,٧)، يليها تمثيل مصالح السيدات المعيلات أمام الهيئات والأجهزة الحكومية لتوصيل طلباتهم أمام هذه الجهات بمتوسط حسابي (٢,٢)، يليها تشجيع السيدات المعيلات وجماعات المصالح المشتركة من دراسة مشاكلها وحلها بمتوسط حسابي (٢,١) وبانحراف معياري(١,٤)، يليها وضع خطط للحد من الضغوط التي تواجه السيدات المعيلات بمتوسط حسابي (٢,١) وبانحراف معياري(١,٩)، يليها استخدام وسائل الإعلام لإثارة الرأي العام بقضايا المرأة المعيلة بمتوسط

حسابي (٢,١) وبانحراف معياري(٨,٠). وهو ما يتفق مع دراسة(محمد:٢٠٠٧) التي تناولت العلاقة بين بناء القوة والمشاركة في خطط التنمية وضرورة العمل على تحقيق التنشئة السياسية للمواطنين بشكل عام والمرأة بشكل خاص.

كما أثبت ذلك نظرية» القوة» في فرضياتها من أن القوة في المجتمع لها تأثير في مشروعات تنمية المجتمع التي تقام من أجل الفئات المستضعفة.

ومن هنا فقد استطاعت الدراسة الإجابة على التساؤل القائل « ما دور بناءات القوة في تحقيق التمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة بمجتمع الدراسة؟.

٤- عرض نتائج الدراسة المرتبطة بتحديد معوقات دور بناءات القوة في تحقيق التمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة.

تم تحديد معوقات بناءات القوة في تحقيق التمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة بمجتمع الدراسة من خلال حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري حيث أنه في حالة تساوى العبارات في المتوسط الحسابي يتم ترتيبها حسب أقلهما درجة في الانحراف المعياري علي النحو التالي:

جدول(٨) يوضح توزيع بناءات القوة طبقاً للمعوقات التي تحد من تمكين المرأة اجتماعياً

م	المعوقات المتعلقة ببناءات القوة	الاستجابات (ن=١٢٨)						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	٪	ك	٪	ك	٪			
١	وجود خلافات في وجهات النظر بين بناءات القوة وبعض المواطنين داخل المجتمع	٨٤	٦٥,٦	٣٣	٢٥,٨	١١	٨,٦	٢,٥	٣,٧	مستوى مرتفع
٢	وجود صراع على الأدوار بين القيادات داخل المجتمع	١١٣	٨٨,٣	١٥	١١,٧	٠	٠	٢,٨	٦,١	مستوى مرتفع
٣	سيطرة جماعات المصالح على الجمعيات الأهلية والأحزاب داخل المجتمع	٧٩	٦١,٧	٣٩	٣٠,٥	١٠	٧,٨	٢,٥	٣,٤	مستوى مرتفع
٤	تضارب المصالح بين المواطنين وبناءات القوة	٥٤	٤٢,٢	٣٩	٣٠,٥	٣٥	٢٧,٣	٢,١	١,٠	مستوى متوسط
٥	مقاومة بعض القيادات لمشاركة المواطنين الفاعلة داخل منظمات المجتمع المدني	٧١	٥٥,٥	٣٩	٣٠,٥	١٨	١٤,١	٢,٤	٢,٦	مستوى مرتفع
٦	تركيز القيادات على فئة معينة لتولي المناصب داخل المجتمع	٤٩	٣٨,٣	٤١	٣٢,٠	٣٨	٢٩,٧	٢,٠	٥,٦	مستوى متوسط
	القيمة العامة للمعيار							٢,٤٤		مرتفعة

تمثلت معوقات بناءات القوة التي تحد من تمكين المرأة اجتماعياً في وجود صراع على الأدوار بين القيادات داخل المجتمع بمتوسط حسابي (٢,٨)، يليها سيطرة جماعات المصالح على الجمعيات الأهلية والأحزاب داخل المجتمع بمتوسط حسابي (٢,٥) وبانحراف معياري(٣,٤)، يليها وجود خلافات في وجهات النظر بين بناءات القوة وبعض المواطنين داخل

المجتمع بمتوسط حسابي (٢,٥) وبانحراف معياري(٣,٧)، يليها مقاومة بعض القيادات لمشاركة المواطنين الفاعلة داخل منظمات المجتمع المدني بمتوسط حسابي (٢,٤)، يليها تضارب المصالح بين المواطنين وبناءات القوة بمتوسط حسابي (٢,١)، يليها تركيز القيادات على فئة معينة لتولي المناصب داخل المجتمع بمتوسط حسابي (٢,٠)

ويتفق مع دراسة (رضوان:٢٠١٤) من أن معوقات دور بناءات القوة فتمثل في وجود صراع على الأدوار بين القيادات داخل المجتمع، وسيطرة جماعات المصالح على الجمعيات الأهلية والأحزاب داخل المجتمع.

ومن هنا فقد استطاعت الدراسة الإجابة على التساؤل القائل « ما معوقات دور بناءات القوة في تحقيق التمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة بمجتمع الدراسة؟.

٤- عرض نتائج الدراسة المرتبطة بتحديد المقترحات الميسرة والداعمة لنجاح دور بناءات القوة في تحقيق التمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة

تم تحديد المقترحات الميسرة والداعمة لنجاح دور بناءات القوة في تحقيق التمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة بمجتمع الدراسة من خلال حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري حيث أنه في حالة تساوى العبارات في المتوسط الحسابي يتم ترتيبها حسب أقلهما درجة في الانحراف المعياري علي النحو التالي:

جدول(٩) توزيع بناءات القوة طبقاً للمقترحات الميسرة والداعمة لنجاح دورهم في تحقيق التمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة

م	المقترحات	الاستجابات (ن=١٢٨)						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	٪	ك	٪	ك	٪			
١	التدريب المستمر لرفع كفاءة بناءات القوة في تنفيذ المشروعات التي تخدم المرأة المعيلة	١٠٤	٨١,٢	٢٤	١٨,٧	٠	٠	٢,٨	٥,٤	مستوى مرتفع
٢	تجميع الجهود المجتمعية وإثارة اهتمام المواطنين بقضية المرأة المعيلة	٨١	٦٣,٣	٢٣	١٧,٩	٢٤	١٨,٧	٢,٤	٣,٣	مستوى مرتفع
٣	إكساب بناءات القوة المهارات والتكنيكات للارتقاء بمستواهم المهني داخل المجتمع	٧٤	٥٧,٨	٢٢	١٧,٢	٣٢	٢٥,٠	٢,٣	٢,٧	مستوى متوسط
٤	تمكين بناءات القوة المجتمعية للحصول على البيانات والمعلومات للوصول لصناع ومتخذي القرارات في الوقت المناسب	٦٥	٥٠,٨	٣٤	٢٦,٦	٢٩	٢٢,٧	٢,٢	١,٩	مستوى متوسط
٥	توفير الموارد والإمكانيات التي تخدم مصالح المرأة المعيلة	٨٤	٦٥,٦	٢٩	٢٢,٧	١٥	١١,٧	٢,٥	٣,٦	مستوى مرتفع
٦	امتلاك القدرة لتنظيم الناس على المستوى المحلى لمواجهة المشكلات المجتمعية	٩٤	٧٣,٤	٢١	١٦,٤	١٣	١٠,٢	٢,٦	٤,٤	مستوى مرتفع

تمثلت المقترحات الميسرة والداعمة لنجاح دور بناءات القوة في تحقيق التمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة في التدريب المستمر لرفع كفاءة بناءات القوة في تنفيذ المشروعات التي تخدم المرأة المعيلة بمتوسط حسابي(٢,٨)، يليها امتلاك القدرة لتنظيم الناس على المستوى المحلى لمواجهة المشكلات المجتمعية بمتوسط حسابي(٢,٦)، يليها توفير الموارد والإمكانيات التي تخدم مصالح المرأة المعيلة بمتوسط حسابي(٢,٥)، يليها تجميع الجهود المجتمعية وإثارة اهتمام المواطنين بقضية المرأة المعيلة بمتوسط حسابي(٢,٤)، يليها إكساب بناءات القوة المهارات والتكنيكات للارتقاء بمستواهم المهني داخل المجتمع بمتوسط حسابي(٢,٣)، يليها تمكين بناءات القوة المجتمعية للحصول على البيانات والمعلومات للوصول لصناع ومتخذي القرارات في الوقت المناسب بمتوسط حسابي(٢,٢)، يليها

ومن هنا فقد استطاعت الدراسة الإجابة على التساؤل القائل « ما المقترحات الميسرة والداعمة لنجاح دور بناءات القوة في تحقيق التمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة بمجتمع الدراسة؟.

توصيات الدراسة:

١- توظيف الموارد والإمكانيات المتاحة داخل المجتمع للحد من المشكلات التي تواجه المرأة المعيلة.

٢- تنفيذ برامج ومشروعات لصالح التمكين الاجتماعي للسيدات المعيلات .

٣- إقامة ندوات ومؤتمرات للدفاع عن حقوق السيدات المعيلات من خلال.

٤- التفاوض مع المسئولين الذين يمثلون قوه اجتماعية للعمل علي إشباع احتياجات السيدات المعيلات من خلال برامج اجتماعية مقدمة لهن.

٥- إقامة برامج تدريبية لرفع كفاءة بناءات القوة في تنفيذ المشروعات التي تخدم المرأة المعيلة.

٦- تجميع الجهود المجتمعية وإثارة اهتمام المواطنين بقضية المرأة ا لمعيلة .

٦-قد يمثل البحث نقطة مساعدة للباحثين في بناء قواعد علمية جديدة لدى الباحثين ممن يرون أهمية في إعادة الدراسة مرة أخرى، ومن ثم يبدؤون مما انتهت إليه هذه الدراسة.

المراجع

المراجع العربية :

١. **الأسود، شعبان الظاهر(٢٠٠١):** علم الاجتماع السياسي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.

٢. **أمين، وليد عبد الحميد(٢٠٠٧):** محددات القوى الاجتماعية وعلاقتها بالمشاركة الشعبية في حل بعض المشكلات البيئية في أحد قرى محافظة المنوفية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس.

٣. **بيبرس، إيمان ضياء الدين (٢٠٠٢):** بطلات وضحايا(المرأة والسياسات الاجتماعية والدولة في مصر، ط١، المجلس العالي للثقافة، القاهرة .

٤. **ثابت، نشوي توفيق (٢٠٠٤):** تمكين المرأة ودرها في عملية التنمية، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب جامعة عين شمس.

٥. **الجوهري، محمد محمود(٢٠٠٠):** أصول علم الاجتماع السياسي، ط٢، المكتبة الجامعية، الإسكندرية.

٦. **الحسن، إحسان محمد (٢٠٠٥):** النظريات الاجتماعية المتقدمة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.

٧. **حليم، نادية وآخرون(٢٠٠٢):** النساء العائلات لأسرهن في العشوائيات، المؤتمر السنوي الثالث للبحوث الاجتماعية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.

٨. **حليم، نادية. مرقص، وفاء فهيم(٢٠٠٢):** النساء العائلات لأسرهن في العشوائيات، المؤتمر السنوي الثاني والثلاثون لقضايا السكان والتنمية للمركز

الديمجرافي، ديسمبر.

٩. **الحمزاوي، رياض أمين (١٩٩٤):** الأسس النظرية للتنمية الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان،١٩٩٤.

١٠. **الرشيدي، أحمد (٢٠٠٣):** حقوق الإنسان(مقارنة في النظرية والتطبيق)، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٣.

١١. **رضوان، أحمد محمد عبد المطلب(٢٠١٤):** دور بناءات القوة في الحد من ضغوط البيئة الاجتماعية والفيزيقية للفئات الأولى بالرعاية(دراسة تحليله مقارنة بين الريف والحضر)، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس.

١٢. **زهران، حامد عبد السلام(٢٠٠٠):** علم النفس الاجتماعي، عالم الكتب، القاهرة.

١٣. **زهران، حمدية(٢٠٠٠):** دور المرأة المصرية في الإنتاج في إطار التنمية القومي الشامل، المجلس القومي للسكان، القاهرة.

١٤. **الزيات، السيد عبد الحكيم (٢٠٠٣):** في سوسيولوجيا بناء السلطة (الطبقة – القوة – الصفوة)، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية.

١٥. **سعد، إسماعيل على (١٩٩٤):** النظريات السياسية (نظرية القوة)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

١٦. **سعد، إسماعيل على(٢٠٠٣):** قضايا علم السياسة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

١٧. **السمالوطي، نبيل (١٩٧٨):** بناء القوة والتنمية السياسية، دراسة في علم الاجتماع السياسي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة .

١٨. **السيد، السيد محمد (٢٠١٠):** دور القوى الاجتماعية في التنمية البيئية(دراسة على إحدى مناطق محافظة الشرقية)، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس.

١٩. **سيد، سيد جاب الله (٢٠٠٢):** الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر التي ترأسها نساء في القطاع الريفي، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

٢٠. **الشيخ، إبراهيم فؤاد (٢٠٠٠):** القيادة وبناء القوة في الريف (دراسة ميدانية في قرية مصرية)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠.

٢١. **صبح، سميرة، (٢٠٠٨):** تمكين المرأة في سورية» السياسات والمؤسسات ذات الصلة»، سوريا، المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، ورقة عمل رقم (٣٤). http://www.napcsyr.net/dwnld-files/working_papers/ar/34_women-empower_ss_ar.pdf.

٢٢. **عبد السلام، محمد عوض (١٩٩٩):** توزيع القوة الاجتماعية وأسسها وأساليبها ، كلية التربية، جامعة الإسكندرية.

٢٣. **عبد المعطى، عبد الباسط وآخرون(٢٠٠٠):** دراسة عن بعض ملامح بناء القوة في قرية مصرية، دراسات في علم الاجتماع السياسي، القاهرة.

٢٤. **كاظم، ثائر رحيم (٢٠١٦):** معوقات تمكين المرأة في المجتمع العراقي (دراسة ميدانية في جامعة القادسية)، مجلة جامعة بابل مجلد ٢٤، الإصدار ٢.

٢٥. **محمد، شربات أحمد(٢٠٠٥):** دراسة تقيميه لجهود القيادات النسائية في

مجال البيئة، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس .

٢٦. **محمد، محمد عبد الفتاح(٢٠١١):** الاتجاهات النظرية المعاصرة لتنظيم المجتمع (نماذج ونظريات – مهارات مهنية)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

٢٧. **محمد، نيفين محمود(٢٠٠٧):** بناء القوة في الريف المصري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الزقازيق.

٢٨. **ميسون,ضاحى(٢٠٠٦):** أثر برنامج التدريب في مراكز الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية على تمكين المرأة الأردنية . رسالة ماجستير غير منشوره، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

٢٩. **نوح، محمد عبد الحي وآخرون (٢٠٠١):** نظريات مهارات ممارسات تنظيم المجتمع، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

٣٠. **نور الدين، عايدة(٢٠١٦):** أوضاع وحقوق المرأة المصرية في التشريعات والقوانين في الفترة بين ٢٠١٠ –٢٠١٤، تقرير مقدم للجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، مركز الاستشارات والتدريب، جمعية المرأة والتنمية.

٣١. **يوسف حسن محمود(٢٠١٢):** التحولات الاجتماعية وبناء القوة في ريف صعيد مصر(دراسة ميدانية بقرية المراشدة)، رسالة ماجستير، كلية الآداب بقنا، جامعة جنوب الوادي.

٣٢. **يوسف، نادية إبراهيم (٢٠١٦):** المشكلات الجذرية للمرأة المعيلة للأسرة، بحث منشور بالمجلة الأردنية في العلوم الاجتماعية، المجلد التاسع، العدد الثاني، الأردن.

المراجع الأجنبية:

1. **Alock, Peta (1997):** Household and Poverty Dynamics in Under Standing Poverty, London, Macmile Press Lid, Second Edition.

2. **Auberg .W, (1997) :**Empowerment Of The Blind: A hand Book For Organization And For The Blinds And Visually Impaired, U.S.A., World Blind Union Institutional Development Project.

3. **Blattman, Christopher, Green, Eric, Annan, Jeannie and Jamison, Julian(2013):** Building Women's Economic and Social Empowerment Through Enterprise.

4. **Cheal, David (2002):** sociology of Family life, London, Palgrave, First Published.

5. **Connell, Hellen** O,(1999): Women and Family, Women Minted Households, London, British library.

6. **Deutch, Merton & Robert, M .Krauss (1995):** Theories in Social Psychology, Basic Books(Inc .Library of Congress Card, No 65.

7. **Johen Abbott (1996):** Sharing The City London, Earths Com Publication LTD.

8. **Kane, Safietou (2012):** Women and Development in Senegal: Microcredit and Household Well Being, Ph.D. degree, Florida International University, United States – Florida.

9. **Kellett, Nicole Coffey (2010):** Empowering Women, Microfinance,

Development And Relations Of Inequality In The South Central Peruvian Highlands, Dissertation Abstracts International Section A, Humanities And Social Sciences, Vol. 70 (8-A).

10. **Khan ,Abdul Rashid And Zainab, Bibi(2011):** "Women's Socio-Economic Empowerment Through Participatory Approach A Critical Assessment" . Pakistan Economic and Social Review, Volume 49, No. (1).

11. **Lubna, Yeasmin (2012):** Role Of Green Micro-Credit In Creating Livelihood Options and Women's Empowerment In A Bangladesh Wetland". University Of Manitoba Winnipeg.

12. **Marce, Traum (1997):** A Study of The Relationship Between Characteristics of Community Well Being In American Others, University America, Calumbia.

13. **Mason, Karen and Smith, Herbert (2003):** Women's Empowerment and Social Context: Results From Five Asian Countries, University of Pennsylvania.

14. **Pandey, Shanta (2011)** :Effect of Empowerment on Women's Utilization of Health Services: a Case of Nepal, International Social Work 0020872811408575.

15. **Robert Adams (1996):** Social Work Empowerment, Malaysia British Association Of Social Workers.

16. **Sitora, Khakimova (2001):** The Impact of Male Migration and Natural Disaster on Women Headed Households and Their Families, Master degree,

State University of New York at Buffalo, United States –– New York.

17. **Staten Lisa Key (1995):** Female Headed Household Versus Male Headed Household, The Health and Nutritional of Adult Women and Their Children, Colombia, University of Colorado.

18. **Veronica, Coulshed And Joan Orme(2010):** Social Work Practice An Introduction, London, Macmillan.

19. **Zinhindula, Namwira (2002):** International Development and Poverty Reduction, University of Guelph – Canada.